

الشمول المالي

للأشخاص ذوي الإعاقة

الوصول والعدالة

إعداد:
عبدالعزيز الصالح



الشمول المالي للأشخاص ذوي الإعاقة: الوصول والعدالة

إعداد:
عبدالعزیز الصالحی

تشرين أول 2023

الشمول المالي للأشخاص ذوي الإعاقة: الوصول والعدالة

Financial Inclusion of Persons with Disabilities: Access and Justice

إعداد: عبدالعزيز صالح
إشراف فني: كفاح أبو غوش
مراجعة: فراس جابر
مراجعة وتنسيق بحثي: حلا علي، أمانة بداونة
تدقيق لغوي: أمانى بداونة

جميع الحقوق محفوظة لجمعية نجوم الأمل
© 2023

رام الله، البالوع، عمارة المحسري 1 ط. 3
هاتف: 022963454
البريد الإلكتروني: info@starsofhope.org
رام الله – فلسطين

5	 قائمة الأشكال البيانية
5	 قائمة الجداول
12	 ملخص تنفيذي
13	 الفصل الأول: المقدمة
14	 مؤشرات عامة
16	 حول واقع النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة
19	 مؤشرات عامة حول الأشخاص ذوي الإعاقة
22	 واقع الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في السياق المحلي
24	 الإطار التشريعي الناظم لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
27	 هدف الدراسة
28	 منهجية الدراسة
30	 إشكالية الدراسة
32	 الفصل الثاني: حول الشمول المالي وتمكين المرأة والتنمية المستدامة
34	 الشمول المالي في سياق التنمية الدولية
36	 الشمول المالي في الضفة الغربية وقطاع غزة
43	 الفصل الثالث: القطاع المالي وتمويل النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة
45	 البنوك المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة
49	 مؤسسات/شركات الإقراض الصغير في الضفة الغربية وقطاع غزة
58	 الفصل الرابع: الأشخاص ذوي الإعاقة والشمول المالي
61	 برنامج قروض تمويل مشاريع لذوي الإعاقة ضمن صندوق استدامة
65	 توجهات النساء ذوات الإعاقة والحصول على الخدمات

65	توجهات النساء ذوات الإعاقة نحو خدمة الإقراض والخدمات المصرفية.....
68	الحصول على الخدمة.....
69	النساء ذوات الإعاقة والمواءمة.....
71	الفصل الخامس: خاتمة واستنتاجات.....
74	تنمية وشمول للأشخاص ذوي الإعاقة أم تنمية للقطاع المالي؟.....
75	غياب كامل للبيانات وعدم مواءمتها.....
77	فرصة لذوي الإعاقة في الشمول المالي.....
78	التوصيات.....
78	توصيات لسلطة النقد والبنوك ومؤسسات الإقراض.....
81	توصيات لصانعي السياسات الفلسطينية.....
83	المصادر والمراجع.....
89	المقابلات الفردية.....
89	المجموعات البؤرية.....

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الشكل
16	نسبة النساء والرجال (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2015-2020	شكل رقم (1)
38	مؤشرات الشمول المالي حسب النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة	شكل رقم (2)
46	صافي ربح البنوك (المحلية والوافدة) خلال الأعوام 2017-2021 – القيمة بالمليون دولار أمريكي	شكل رقم (3)

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
20	توزيع الإعاقة حسب تعريفات الإعاقة والصعوبة حسب النوع والمنطقة في فلسطين 2017	جدول رقم (1)
40	أرقام الجهاز المصرفي الفلسطيني للشمول المالي للمرأة كما هي بتاريخ 31 آذار 2022	جدول رقم (2)
41	أرقام الجهاز المصرفي الفلسطيني للشمول المالي للمرأة	جدول رقم (3)
51	مؤشرات حول شركات ومؤسسات الإقراض الفلسطينية الأكثر نشاطاً في العام 2019	جدول رقم (4)
52	مؤشرات حول شركات ومؤسسات الإقراض الفلسطينية لغاية آذار 2022	جدول رقم (5)

إن الوصول بالعمل الإنساني لأقصى درجة من العدالة، والشمول وصولاً إلى المعيشة الكريمة للجميع يتطلب التركيز على أوضاع الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، ومن ضمنهم/ن النساء ذوات الإعاقة، اللواتي يتعرضن للتمييز المركب كونهن نساء وذوات إعاقة، الأمر الذي يعني تعرضهن للتمييز بشكل مضاعف على أساس النوع الاجتماعي والإعاقة.

تتعرض النساء ذوات الإعاقة للعديد من أشكال التمييز والإقصاء والحرمان من حقوقهن الأساسية، فتتعرض النساء ذوات الإعاقة للإقصاء من الحق في العمل والوصول لمصادر التمويل نظراً لضعف مقومات الشمول، فتعد نسب وصولهن إلى فرص العمل متدنية جداً، وبالتالي يعد التركيز على برامج التمكين الاقتصادي مهماً لتقليل من التحديات الأساسية التي تواجههن وتمنعهن من التمتع بحقوقهن الأساسية على قاعدة من المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

يعد وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ومن ضمنهم النساء ذوات الإعاقة إلى سوق العمل وفرص التمكين الاقتصادي ومصادر التمويل أمراً مهماً في سبيل شمولهم/ن في عجلة التنمية وتحسين أوضاعهن المعيشية وإخراجهن من دوائر الفقر، ولذلك تسعى جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوائق التي تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لمصادر التمويل والإقراض، وتهدف الدراسة لوصف وقياس شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التمويل والإقراض ووصف المعوقات التي تحول دون وصولهم/ن لها والتي تتيح وتساهم في تطوير مشاريعهم/م وزيادة مشاركتهم/ن وفرص إنتاجهم/ن الاقتصادية.

يأتي هذا السعي ضمن الجهود التي تبذلها الجمعية بشكل استراتيجي في تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء ذوات الإعاقة بشكل أساسي للتمكين الاقتصادي، ورسم التدخلات التي تضمن وصولهم/ن إلى مصادر التمويل والإقراض، إذ تسعى الجمعية وبناء على نتائج هذه الدراسة إلى بناء شراكة استراتيجية مع القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لدعم شمول النساء ذوات الإعاقة في برامج الإقراض الصغير ومتناهي الصغر، والبرامج التدريبية التي تقدمها هذه المؤسسات، على قاعدة تقديم تسهيلات مراعية للنساء ذوات الإعاقة تراعي ظروفهن وتساعد بشكل مؤكد في تطوير مصادر دخلهن.



إن على كافة الجهات العاملة في مجالات التنمية والتمكين الاقتصادي، أن تنظر بمسؤولية نحو شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا المجال، فقد آن الأوان للتركيز على إجراءات فاعلة وملموسة يمكننا اتخاذها لتحقيق شمول الإعاقة في هذا المجال، سواء على المستوى الحكومي أو المؤسسي أو الفردي، فيجب أن يحظى الأشخاص ذوي الإعاقة وبشكل خاص النساء ذوات الإعاقة بالوصول لمصادر التمويل والإقراض كغيرهم/ن وبما يتيح لهن تحقيق الاستقلال الاقتصادي والعيش بكرامة.

صفية العلي



Executive Summary

Stars of Hope Society for the Empowerment of Women with Disabilities conducted this study, which is titled “Financial Inclusion for Persons with Disability: Access and Justice”, during the second half of the year 2022. The study aims to describe and measure the inclusion of persons with disabilities in financing and lending programs, it also aims to identify and describe the obstacles facing girls and women with disabilities in accessing financing opportunities that may help them develop their micro-businesses to increase their opportunities for economic production and improve their social conditions.

The researcher followed the descriptive approach through using qualitative data collection tools, mainly through individual interviews with specialized authorities in the banking and lending sector in the West Bank and Gaza Strip, in addition to staff and experts in the disability sector, on the realities of persons with disabilities, specifically women with disabilities.

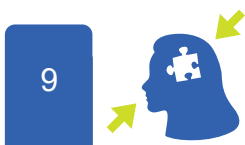
On the study problem and based on the review of the general national indicators and financial inclusion indicators in the West Bank and Gaza Strip, basic questions emerged regarding measuring the opportunities of persons with disabilities, specifically women, in financial inclusion, as they are amongst the most marginalized groups in terms of financial inclusion in Palestine. Despite the unintended absence of data and related measurements (since the disaggregation is based on sex and includes all females), but the data must be adapted to include data on women with disabilities who are, as we mentioned above, among the less fortunate groups, as such must be highlighted in light of the inclusion indicators. Therefore, the study focused on two main axes, which are: describing the inclusion of persons with disabilities in financing and lending programs, and their ability to access financial services.



The study resulted in several conclusions, and the most prominent one was the main conclusion that despite the participation of persons with disability, both men and women, in the financial sector (banking and non-banking), it is necessary to empower persons with disabilities, specifically women with disabilities, in other development sectors before moving toward financial inclusion, such as education, health, reducing poverty, increasing knowledge and employment opportunities. This is in addition to other conclusions, including the absence of data related to persons with disability in the banking sector, and the lack of relevant data adaptations.

The study came out with a set of recommendations directed to the Palestine Monetary Authority and the banking sector. The main recommendation is to start collecting data related to beneficiaries with disabilities in the banking sector, bearing in mind that this comes in parallel to the absence of updated national data on persons with disabilities in the West Bank and Gaza Strip. Moreover, there is a need to increase the strictness of bank accessibility/adaptation procedures by enhancing the inclusion of persons with disabilities and the mechanism for their access to services. The study also recommends increasing inspections on banks without excluding small lending institutions, and reconsidering the provisions of banks' social responsibility, which should increase grant opportunities for persons with disabilities instead of loans, and moving towards digitization in banking services so that they are compatible with the needs of persons with disabilities.

As for the recommendations that are directed to the policymakers in Palestine, higher incentives must be provided to persons with disabilities to encourage them participate in financial inclusion to enable them obtain financing opportunities and better financial services, with the need to focus on the quality factor when getting the services. In addition to recommending that the role of the Ministry of Social Development be further activated, through which can potentially increase the outreach to persons with disabilities, in cooperation with unions representing persons with disabilities, to increase their opportunities in opening bank accounts from financial inclusion accounts, in which there is no burden imposed on people with disabilities.



The Ministry of Social Development is absent from the loan program managed by the Bank of Palestine and that targets persons with disability, which raises some concerns regarding the effectiveness of the program, the study recommends that it is necessary to reconsider the presence of the Ministry of Social Development within the relevant committee supervising the program, to avoid conflicts of interest and avoid unintentional exclusion of some cases within the system (fear that some will drop out of the Ministry of Social Development's basket of services). In addition, there is a need to take into account the experiences of Palestinian institutions and associations that have previously provided operational services and development projects for persons with disabilities, and to direct banks and lending institutions to benefit from these experiences. Last but not least, the achievements of the "Istidama" Fund must be revealed in the near future, at least until the year 2022, especially concerning programs related to small and micro enterprises.

نفذت جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة هذه الدراسة بعنوان "الشمول المالي للأشخاص ذوي الإعاقة: الوصول والعدالة" في النصف الثاني من العام 2022. هدفت الدراسة إلى وصف وقياس شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التمويل والإقراض كما وهدفت إلى معرفة ووصف المعوقات أمام الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في الوصول إلى فرص التمويل التي قد تتيح لهن تطوير مشاريعهن متناهية الصغر لزيادة فرص إنتاجهن الاقتصادية وتحسين أوضاعهن الاجتماعية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال استخدام الأدوات الكيفية في جمع المعلومات، وذلك من خلال المقابلات الفردية مع جهات الاختصاص في القطاع المصرفي والإقراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى العاملين والخبراء في قطاع الإعاقة على واقع الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتحديد النساء منهم.

وبخصوص إشكالية الدراسة، وبعد مراجعة المؤشرات الوطنية العامة ومؤشرات الشمول المالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، برزت تساؤلات أساسية حول قياس فرص الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتحديد النساء ضمن الشمول المالي، لأنهن ضمن دائرة التهميش الأكبر في الشمول المالي فلسطينياً، وإن كان هنالك غياب غير مقصود حول هذه البيانات وقياسها (بما أن التقسيم يكون على النوع الاجتماعي ويشمل جميع الإناث) إلا أن البيانات يجب أن تكون مواءمة، وتضمن البيانات الخاصة بالنساء ذوات الإعاقة كما ذكرنا هن من الفئات الأقل حظاً، ويجب تسليط الضوء على ذلك من حيث مؤشرات الشمول. لذا ركزت الدراسة على محورين أساسيين وهما: وصف شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التمويل والإقراض، والقدرة في الوصول للخدمات المالية.

خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها الاستنتاج الرئيسي أنه وبالرغم من أن مشاركة الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة في القطاع المالي (المصرفي وغير المصرفي) إلا أنه لا بد من تمكين الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة وبالتحديد النساء ذوات الإعاقة في قطاعات تنموية أخرى قبل التوجه للشمول المالي، مثل التعليم والصحة والحد من الفقر وزيادة المعرفة والفرص التشغيلية. بالإضافة إلى استنتاجات أخرى أبرزها غياب البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع المصرفي وغياب مواءمة البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي وذوات الإعاقة.



كما وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات الموجهة لسلطة النقد والقطاع المصرفي، أبرزها التوصية بالعمل على البدء في الحصول على بيانات تتعلق بالمستفيدين/ات في القطاع المصرفي من الأشخاص ذوي الإعاقة، مع ضرورة التذكير بأن هذا يأتي بالتزامن مع غياب بيانات وطنية ومحدثة حول الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وزيادة صرامة الإجراءات المتعلقة بالمواءمة لدى البنوك وذلك من خلال تعزيز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة وآلية حصولهم على الخدمات. والتوصية بزيادة عمليات التفتيش على البنوك دون استثناء مؤسسات الإقراض الصغير من ذلك. وإعادة النظر في بنود المسؤولية المجتمعية للبنوك، التي يجب أن تزيد فرص المنح للأشخاص ذوي الإعاقة عوضاً عن القروض، والتوجه إلى الرقمنة المواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات المصرفية.

أما على صعيد التوصيات المقدمة لصانعي السياسات الفلسطينية، فلا بد من تقديم حوافز أعلى للأشخاص ذوي الإعاقة للدخول في الشمول المالي لتمكينهم من الحصول على فرص التمويل والحصول على خدمات مالية أعلى، مع ضرورة التركيز على عامل الجودة في الحصول على الخدمة. بالإضافة إلى التوصية بتفعيل دور وزارة التنمية الاجتماعية بشكل أكبر والتي ومن خلالها من الممكن الوصول إلى معظم الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع الاتحادات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، لزيادة فرصهم/ن في فتح حسابات بنكية من حسابات الشمول المالي، والتي لا يوجد أي عيب يترتب أو يذكر فيها على الأشخاص من ذوي الإعاقة. كما أن هنالك غياب لوزارة التنمية الاجتماعية عن برنامج الإقراض الذي يدير محفظته بنك فلسطين للأشخاص ذوي الإعاقة مسألة تدفعنا للتساؤل حول نجاعة البرنامج، والتوصية بضرورة إعادة النظر في وجود وزارة التنمية الاجتماعية ضمن اللجنة المختصة والمشرفة على البرنامج، لتفادي التضارب في المصالح وتفاذي إقصاء بعض الحالات التي قد تستثنى بشكل غير مقصود ضمن النظام (التخوف من خروج البعض من سلة خدمات وزارة التنمية الاجتماعية). بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تجارب المؤسسات والجمعيات الفلسطينية التي سبق لها وأن قدمت خدمات تشغيلية ومشاريع تنمية سابقاً للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوجيه البنوك ومؤسسات الإقراض للاستفادة من هذه الخبرات. وأخيراً وليس آخراً لابد من الكشف عن إنجازات صندوق "استدامة" ولغاية العام 2022 على الأقل في القريب العاجل، خصوصاً فيما يتعلق بالبرامج المتعلقة بالمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.



الفصل الأول

المقدمة

يعتبر الشمول المالي من أكثر المواضيع التي يتم تناولها على صعيد التنمية في العالم اليوم، إلا أن مسألة الشمول المالي ما زالت محل جدل خصوصاً في الدول النامية أو ما يطلق عليها دول العالم الثالث، خصوصاً وأن قضايا التنمية في الحقوق والعناوين الأساسية العريضة للتنمية ما زالت عالقة ولا يوجد تقدم ملموس في ملفاتها. وفي فلسطين المحتلة، ما زال الحديث عن تنمية مستحياً في ظل السياق الاستعماري الذي يعيشه الفلسطينيون، وبحكم إجراءات الاحتلال المستمرة من مصادرة أراضي وحرمان الفلسطينيين من ثرواتهم ومصادرهم الأساسية، وفي ظل عجز السلطة الفلسطينية عن التقدم بأي ملف سياسي كلي أو جزئي.

وفي ظل هذه المعطيات جميعها، يطرح تساؤلاً أساسياً حول أهمية الشمول المالي في ظل غياب تنمية حقيقية وغياب حماية اجتماعية أيضاً للفئات المهمشة في المجتمع، ومن ضمنها الأشخاص ذوي الإعاقة. ففي الوقت الذي ما زالت فيه نسب الفقر والبطالة عالية جداً، والقضايا الصحية ما زالت عالقة من حيث قدرة الأفراد في الحصول عليها وعلى جودة صحية جيدة، وفي ظل تراجع جودة التعليم لصالح الخصخصة، يتبادر في ذهننا ما هي الغاية من وجود شمول مالي، وهل الغاية تنموية بقدر ما هي تصب لصالح القطاع المالي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يكون الأثر أكبر وأعظم على الفئات المهمشة كالفقراء وكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة والأشخاص ذوي الإعاقة، ونخص بالذكر هنا النساء ذوات الإعاقة التي يكون وقع التهميش عليهن أكبر لما يواجهن من شح في الحصول على فرص عمل ومن تعنيف وحرمان من فرص تعليمية وصحية جيدة، الأمر الذي يدفعنا أيضاً للتساؤل حول ما هي أهمية وجود شمول مالي في ظل هذه المعطيات التي قد يزيد بها الشمول المالي أعباءً على الفئات المهمشة وبالتحديد النساء ذوات الإعاقة.

جاءت هذه الدراسة لتكون مدخلاً لدراسة الأشخاص ذوي الإعاقة والشمول المالي، مع التركيز على النساء ذوات الإعاقة، لفهم ووصف الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة وتسليط الضوء على القضايا المنوطة بهذا الملف.



كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقديراته الأخيرة أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وصل حوالي 5.3 مليون فلسطيني، حيث بلغ عدد سكان الضفة الغربية حوالي 3.2 مليون نسمة، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 2.1 مليون نسمة.¹ وبالحديث عن نسبة الذكور للإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن النسبة هي 51% من الذكور مقابل 49% إناث.²

وما زال المجتمع الفلسطيني يمتاز بأنه مجتمع فتي، حيث تقدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14 سنة) في منتصف العام 2020 بحوالي 38% من مجمل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة،³ أما بخصوص الشباب من الفئة العمرية (15-29) فقد بلغت النسبة حوالي 21.9% من مجمل السكان،⁴ هذا يعني أنه وبالرغم من وجود أعباء عالية على الفلسطينيين في تحقيق الأمن والأمان والاحتياجات الأساسية المختلفة لأطفالهم، إلا أنه يوجد رأس مال بشري يحتاج للتركيز عليه وعلى سياسات تستثمر به للإنتاج في قطاعات حيوية مختلفة، من ضمنها الزراعة والإنتاج الغذائي.

بلغ خط الفقر للأسرة المرجعية⁵ في فلسطين خلال عام 2017 حوالي 2,470 شيقلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 671 دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية حوالي 1,974 شيقلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 536 دولار أمريكي). بلغ معدل الفقر بين الأفراد في فلسطين خلال العام 2017 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 29%، (بواقع 14% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة). كما تبين أن حوالي 17% من الأفراد في فلسطين عانوا من الفقر المدقع وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، (بواقع 6% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة).⁶

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2021". 30 ديسمبر 2022، انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3qHnFbM>

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 08/03/2021". 07 مارس 2022. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3ilwSw4>

3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2021". 30 ديسمبر 2022، انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3qHnFbM>

4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مؤشرات عامة: مستويات السكان". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3wELzsh>

5- الأسرة المرجعية وفقاً لجهاز الإحصاء الفلسطيني هي المكونة من خمسة أفراد، بالغين اثنين وثلاثة أطفال.

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان". 11 تموز 2020، انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/39aRFTb>



ومن الجدير بالذكر أنه بلغ متوسط إنفاق الفرد الفلسطيني الشهري حوالي 170 ديناراً أردنياً (حوالي 240 دولار أمريكي)، بواقع 220.1 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية (310 دولار أمريكي) مقابل 91.2 ديناراً أردنياً في قطاع غزة (حوالي 128 دولار أمريكي)، وبمتوسط إنفاق الأسرة الشهري حوالي 935 ديناراً أردنياً (1,319 دولار أمريكي)،⁷ ويذهب من هذا الإنفاق حوالي 31% على الطعام.⁸

أشارت نتائج مسح القوة العاملة للعام 2021 في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن معدل البطالة من مجموع المشاركين في القوة العاملة بلغ 26.4% خلال عام 2021، بواقع 22.4% بين الذكور مقابل 42.9% بين الإناث.⁹ وبلغ عدد العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 1,034 مليون عامل؛ بواقع 630 ألف في الضفة الغربية و259 ألف في قطاع غزة و145 ألف عامل في الداخل المحتل والمستعمرات، منهم حوالي 747 ألف مستخدم بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة (402 ألف مستخدم يعمل في الضفة الغربية و209 آلاف مستخدم يعمل في قطاع غزة و116 ألف مستخدم يعمل في الداخل المحتل و20 ألفاً يعملون في المستعمرات الاسرائيلية).¹⁰

بلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص عام 2021 (بناءً على سنة الأساس 2018) حوالي 97 شيقلاً (\$29.39)؛ بواقع 42 شيقلاً (\$12.72) في قطاع غزة و119 شيقلاً (\$36) في الضفة الغربية (لا يشمل العاملين في الداخل المحتل والمستعمرات).¹¹ وسجل نشاط الزراعة أدنى معدل أجر يومي حقيقي بواقع 85 شيقلاً (\$25.76) في الضفة الغربية و21 شيقلاً (\$6.36) في قطاع غزة.¹² في سياق متصل، بلغ معدل ساعات العمل الأسبوعية للمستخدمين بأجر حوالي 41 ساعة عمل؛ 39 ساعة عمل للمستخدمين بأجر في القطاع العام و42 ساعة عمل في القطاع الخاص.¹³

7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مستويات المعيشة في فلسطين 2017". نشر في تاريخ 15 نيسان 2018. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2PHQXUK>

8- المصدر السابق.

9- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. "مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2021". رام الله - فلسطين، ص32. انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3kOpUGZ>

10- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2021 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)". نشر في

تاريخ 28 نيسان 2022. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3Pa3opG>

11- المصدر السابق.

12- المصدر السابق.

13- المصدر السابق.



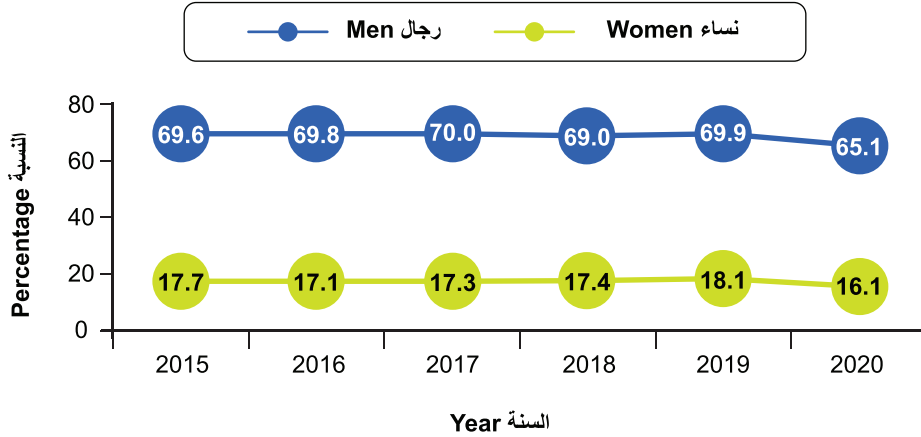
حول واقع النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة

بلغ عدد النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 2.63 مليون أنثى من مجموع السكان المقدر في منتصف عام 2022، ونسبة بلغت 49%، ونجد أن أكثر من عُشر الأسر الفلسطينية ترأسها نساء، إذ ترأس النساء حوالي 12% من الأسر.¹⁴ كما ويوجد فجوة واضحة في نسبة المشاركة في القوى العاملة ما بين الإناث والذكور، إذ أشار تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مشاركة الرجال تزيد حوالي 4 أضعاف عن مشاركة النساء خلال عام 2020، إذ بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين (للأفراد 15 سنة فأكثر) في العام 2020 حوالي 40.9%، وبلغت هذه النسبة بين الذكور 65.1%، بينما وصلت 16.1% بين الإناث.¹⁵ وبلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 43% مقابل 22% بين الرجال للعام 2021، مع ضرورة الإشارة إلى أن معدل البطالة 53% بين الشباب (19-29 سنة) من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع 66% للإناث مقابل 39% للذكور.¹⁶

هذا وكانت المؤشرات الوطنية قد أشارت إلى وجود فجوة في الأجر اليومي بين النساء والرجال، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء 98 شيقل مقابل 102 شيقل للرجال، وذلك بعد أن انخفضت نسبة المشاركة لكل من النساء والرجال عام 2020 نتيجة جائحة كورونا مقارنة مع الأعوام السابقة.¹⁷ (انظر/ي الشكل رقم 1).

شكل رقم (1): نسبة النساء والرجال (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة

في الضفة الغربية وقطاع غزة 2015-2020



14- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي". نشر في تاريخ 07 آذار 2022. انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3Qautd9>

15- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات". تشرين أول 2021، ص 43. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3NvR169>

16- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي". نشر في تاريخ 07 آذار 2022. انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3Qautd9>

17- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2020/03/08". نشر في تاريخ 05 آذار 2020. انظر/ي الرابط

التالي: <https://bit.ly/3NXydN6>



وتعمل حوالي ثلاثة أرباع النساء العاملات في أنشطة الخدمات، بينما يتوزع الربع المتبقي على باقي الأنشطة الاقتصادية حيث تبرز الفجوة بين الرجال والنساء في مختلف الأنشطة، إذ تعمل ثلثي النساء (15 سنة فأكثر) كفنيات ومتخصصات ومساعدات وكتبة، بينما يتوزع الثلث الباقي على المهن المختلفة الأخرى، مما يعكس سوء التوزيع على مختلف الأنشطة ويبرز الفجوة بين الرجال والنساء.¹⁸

ومع غياب الحماية للعاملين/ات في القطاع الخاص، إذ تشير النسب إلى أن 29% من العاملين المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر والبالغ (1,450 شيقلاً)، نلمس الفجوة أيضاً حيث بلغت النسبة 29% للرجال، مقابل 30% للنساء.¹⁹ مع الإشارة إلى أن 25% من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و56% يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل أكثر من نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (52%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر وذلك للعام 2021.²⁰

وعلى صعيد العنف، أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 29% من النساء الفلسطينيات المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف النفسي أو الجسدي أو الاجتماعي أو الاقتصادي على الأقل مرة واحدة من قبل أزواجهن، و18% من النساء الفلسطينيات المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف الجسدي على الأقل مرة واحدة من قبل أزواجهن، في حين 57% من النساء الفلسطينيات المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي من قبل أزواجهن.²¹

كما أن الإناث يواجهن أيضاً العنف المرتبط بالاحتلال، ولا بد من الإشارة إلى 184 سيدة واجهن الاعتقال في العام 2021، حيث ما زالت تقبع 32 سيدة في سجون الاحتلال حتى تاريخ 23 فبراير 2022، منهن 14 سيدة من محافظة القدس، واستشهدت 48 سيدة خلال العام 2021 بما يشمل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار 2021.²²

18- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات". تشرين أول 2021، ص 46-47. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3NvR169>

19- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي". نشر في تاريخ 07 آذار 2022. انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3Qautd9>

20- المصدر السابق.

21- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني". تشرين ثاني 2019، ص 20. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3NW6RxA>

22- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي". نشر في تاريخ 07 آذار 2022. انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3Qautd9>



كما كشفت دراسة بحثية نشرها معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، وضمن المبحوثات من عينة الدراسة، أن 55% منهن تعرضن لشكل واحد أو أكثر من اثني عشر شكلاً من أشكال العنف المرتبط بالاحتلال²³ خلال السنوات الخمس الأخيرة لنشر الدراسة (2020).²⁴

بالإضافة إلى التصادمات العنيفة مع قوات الأمن الفلسطينية، حيث تشير الدراسة إلى أن 6% من النساء المبحوثات ضمن عينة الدراسة أفادوا بتعرضهن للتحرش أو التهديد من قبل قوات الأمن الفلسطيني خلال السنوات الخمس الأخيرة، وعلى جميع المستويات تزداد احتمالات إبلاغ الرجال عن تجارب كهذه أكثر من النساء.²⁵

لا بد من الإشارة إلى أن واقع النساء في ظل السياق الاستعماري يكون أصعب بكثير، حيث يكون الاضطهاد عليهن مركباً ما بين تشكلات الذكورة في ظل الاستعمار والخطاب الذكوري والممارسات المنوطة به، بالإضافة إلى ضعف وشبه غياب لحركات اجتماعية تعمل على تحصيل الحقوق النسوية في ظل الوضع السياسي الفلسطيني العام، وهو ما ينعكس على واقع تعليم وعمل وصحة المرأة في فلسطين المحتلة.

23- الأشكال التي تناولتها الدراسة هي: هدم المنازل، التعرض للعنف من قبل المستوطنين، التعرض للتحرش، الإجبار على مغادرة المنزل، خسارة الحق في الوصول إلى الأراضي، احتجاز أحد أفراد العائلة ليوم واحد على الأقل، إصابة أحد أفراد العائلة نتيجة عنف الاحتلال أو المستوطنين، إصابتها بشكل مباشر نتيجة عنف الاحتلال أو المستوطنين، استشهاد أحد أفراد الأسرة نتيجة عنف الاحتلال، الصعوبة في تلقي الخدمات الصحية نتيجة لسياسات الاحتلال، غياب الزيارات العائلية الناجم عن سياسات الاحتلال وممارسات المستوطنين، فقدان الحق في اختيار المؤسسة التعليمية المناسبة نتيجة القيود المفروضة من الاحتلال.

24- كُتاب، آيلين وآخرون. "تشكلات الذكورة وديناميات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني الاستعماري". جامعة بيرزيت: معهد دراسات المرأة. 2020، ص 125.

25- المصدر السابق، ص 129



مؤشرات عامة حول الأشخاص ذوي الإعاقة

في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017، والصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في آذار 2019، كشفت المؤشرات أن أعلى نسبة للسكان الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة من ذوي الإعاقة هي في المخيمات الفلسطينية، وتشير البيانات أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وصل في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 92,710 فرد، بما نسبته 2.1% من مجمل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.²⁶ من الضروري الإشارة إلى أن المؤشرات الوطنية تقسم أنواع الإعاقة في الإحصاءات الخاصة بها إلى خمسة أقسام: البصر، السمع، الحركة واستخدام الأيدي، التذكر والتركيز، والتواصل. وكانت نسبة الإناث إلى الذكور من الأشخاص ذوي الإعاقة هي 44.24% من مجمل العدد، في حين نسبة الذكور هي 55.76% من مجمل الأشخاص ذوي الإعاقة.²⁷ لكن لا بد من أن نشير أيضاً إلى أن المؤشرات الوطنية تشير إلى أن عدد الفلسطينيين من ذوي الصعوبة/الإعاقة، وهو ما سنوضحه في الفقرة التالية، كان قد وصل إلى 255,224 فرد، منهم 139,590 ذكر و115,634 أنثى، أي بمجموع 5.8% من مجمل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر/ي الجدول رقم 1).²⁸

كانت المؤشرات الوطنية قبل ذلك، وبالتحديد في مسح الأفراد ذوي الإعاقة 2011، قد تناولت التعريف الضيق للإعاقة والتعريف الواسع للإعاقة، وهو ما يجعل الأرقام تتسع فيما ذكرنا سابقاً حول الصعوبة/الإعاقة وتزيد عن البيانات التي ذكرناها مسبقاً، إذ إن التعريف الضيق للإعاقة يعني (صعوبة كبيرة – لا يستطيع/تستطيع كلياً)، ويوجد التعريف الموسع (بعض الصعوبة – صعوبة كبيرة – لا يستطيع كلياً)، وكشفت النسب في حينها أن مجموع الحالات التي تندرج ضمن التعريف الضيق هي 2.7% من مجمل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين وصلت نسبة التعريف الموسع حوالي 6.9% من مجمل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.²⁹

26- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية والتقارير التفصيلية". رام الله، آذار 2019، ص 40. انظر/ي الرابط

التالي: <https://bit.ly/3NvcVpH>

27- المصدر السابق، ص 207

28- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج الأولية". رام الله، شباط 2018، ص 16. انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3GQcpAN>

29- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مسح الأفراد ذوي الإعاقة 2011". رام الله، كانون أول 2011، ص 20.



جدول رقم (1): توزيع الإعاقة حسب تعريفات الإعاقة والصعوبة
حسب النوع والمنطقة في فلسطين 2017³⁰

النوع	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
الصعوبة (لا يستطيع كلياً وصعوبة كبيرة وبعض الصعوبة)	5.8	5.1	6.8
صعوبة البصر	2.6	2.3	3.0
صعوبة السمع	1.6	1.4	1.7
صعوبة الحركة واستخدام الأيدي	2.9	2.5	3.5
صعوبة التذكر والتركيز	1.0	0.9	1.1
صعوبة التواصل	0.9	0.8	1.1
الإعاقة (لا يستطيع كلياً وصعوبة كبيرة)	2.1	1.8	2.6
إعاقة البصر	0.7	0.6	0.8
إعاقة السمع	0.5	0.4	0.5
إعاقة الحركة واستخدام الأيدي	1.1	0.9	1.3
إعاقة التذكر والتركيز	0.4	0.4	0.5
إعاقة التواصل	0.4	0.4	0.5

وتعتبر الإعاقة الحركية الأكثر انتشاراً بين البالغين بينما إعاقة التواصل والحركة الأكثر انتشاراً بين الأطفال، نسبة البالغون ذوي الإعاقة الحركية 1.7%، فيما تشكل إعاقة التواصل وإعاقة الحركة النسبة الأعلى عند الأطفال بنحو 0.4% لكل منهما.³¹

30- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأفراد ذوي الإعاقة". نشر في تاريخ 03 كانون أول 2021. انظر/ي

الرابط التالي: <https://bit.ly/39aUvw7>

31- المصدر السابق.



فيما يتعلق بالتعليم، فإن عدد الأميين من الأشخاص ذوي الإعاقة (في عمر 15 سنة فأكثر) كان قد وصل حوالي 24,561 فرداً، أي ما نسبته 31.6% من مجمل الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة.³² أما بخصوص مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل والقوى العاملة، أشارت بيانات تعداد 2017 إلى أن معدل البطالة بين الأفراد ذوي الإعاقة المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) قد بلغ 37% بواقع 19% في الضفة الغربية و54% في قطاع غزة.³³

على صعيد الضفة الغربية وقطاع غزة، تفيد البيانات أن هناك 188,387 أسرة لدى أحد أفرادها صعوبة واحدة على الأقل، منها 97,674 أسرة في الضفة الغربية، و90,713 أسرة في قطاع غزة، ويظهر بشكل جلي أن هناك علاقة طردية بين حجم الأسرة ومعدلات انتشار الصعوبة داخل الأسر.³⁴

وفي الإشارة للأوضاع التي يعيشها ذوي الإعاقة، نستذكر هنا دراسة أعدها مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتي كانت بعنوان "الفقر سياسات وتهميش لا حظوظ" والتي نشرت في العام 2021، والتي بينت أن هنالك علاقة طردية ما بين الفقر والإعاقة، حيث ترتبط الإعاقة بشكل مباشر بالفقر، وهو ما تبين أيضاً من البيانات التي حصل عليها مرصد السياسات حول الأموال التي تنفقها وزارة التنمية الاجتماعية على الأسر التي فيها شخص واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث وصل عدد هذه الأسر 47,996 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.³⁵ وهنا لا بد من التوضيح أن الإعاقة داخل العائلة تستنزف موارد العائلة بشكل كبير، وهو ما يدفع الأسر إلى دائرة الفقر في كثير من الأحيان، هذا طبعاً إن لم يكن الشخص ذي الإعاقة أو المرأة ذات الإعاقة هو/هي المعيل/ة الأساسي/ة للأسرة، في هذه الحالة قد ينقطع الدخل تماماً عن الأسرة لعدم وصول المعيل/ة لسوق العمل للإنفاق على الأسرة.

30- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأفراد ذوي الإعاقة". نشر في تاريخ 03 كانون أول 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/39aUvw7>

31- المصدر السابق.

32- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017". آذار 2019، ص41. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3JKxpKB>

33- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة". نشر في تاريخ 03 كانون أول 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3GVn7FS>

34- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات". تموز 2020، ص62. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3bsa2Zy>

35- المصدر السابق، ص51



واقع الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في السياق المحلي

تشير بيانات مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019 أن 27% من الأفراد (18-64 سنة) من ذوي الإعاقة الذين لم يسبق لهم الزواج تعرضوا للعنف على الأقل مرة واحدة من أحد أفراد الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.³⁶ وتفاوتت النسبة بشكل كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 19% في الضفة الغربية مقابل 35% في قطاع غزة وذلك خلال الفترة 12 شهراً الماضية التي سبقت المقابلة للعام 2019.³⁷ وحوالي ثلث الأفراد ذوي الإعاقة (18-64 سنة) الذين لم يسبق لهم الزواج تعرضوا للعنف النفسي مقابل الخمس تقريباً تعرضوا للعنف الجسدي.³⁸

واستكمالاً حول المؤشرات المتعلقة بالعنف، تشير البيانات إلى أن 37% من النساء ذوات الإعاقة المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف من قبل الزوج على الأقل مرة واحدة،³⁹ وتفاوتت النسبة بشكل كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 30% في الضفة الغربية مقابل 42% في قطاع غزة، في حين أن 50% من النساء المعنفات ذوات الإعاقة تعرضن للعنف النفسي مقابل 20% تعرضن للعنف الجسدي مرة واحدة على الأقل من قبل الزوج في الضفة الغربية وقطاع غزة.⁴⁰

ولفتت ورقة سياسات أعدتها جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) بعنوان "واقع خدمات الوقاية والحماية من العنف للنساء والفتيات ذوات الإعاقة" الذي تناول جزئية من الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة الصادر عن "دولة فلسطين"، والتي تتعلق بالتحديد بالأشخاص ذوي الإعاقة أن "الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتحديد النساء ذوات الإعاقة ما زلن يعايشن حالة تهميش وإقصاء اجتماعي بشكل مستمر، حيث تعاني المرأة ذات الإعاقة من تهميش مزدوج، انعكس على محدودية مشاركتها في الحياة العامة والتعليم والعمل".⁴¹

36- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة". نشر في تاريخ 03 كانون أول 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3GVn7FS>

37- المصدر السابق.

38- المصدر السابق.

39- خلال 12 شهراً التي سبقت المسح

40- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة". نشر في تاريخ 03 كانون أول 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3GVn7FS>

41- جابر، فراس وسجي الطرمان. "ورقة سياسات حول: واقع خدمات الوقاية والحماية من العنف للنساء والفتيات ذوات الإعاقة". رام الله: جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. 2021، ص 7



ويرى معدوا الورقة أن لذلك دلالة على أمرين هامين وهما الاعتراف باستمرار التهميش وإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة من الحياة العامة ومن نيل حقوقهم المنصوص عليها جزئياً في مختلف القوانين الفلسطينية، والمسألة الثانية هي أن جزءاً كبيراً من القوانين غير نافذ، بالتالي يأخذ العنف الموجه ضد النساء أشكالاً متعددة ويظهر بصور مركبة، متضمنة للعنف النفسي، والعنف الجسدي، والعنف اللفظي والعنف النفسي والعنف الاقتصادي والكثير من الممارسات التي تزيد من صعوبة ظروف النساء والفتيات ذوات الإعاقة.⁴²

أما على صعيد العمل، تتسع فجوة المشاركة في القوى العاملة بين النساء والرجال من ذوي الإعاقة، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين 4% فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل 24% للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة، كما أن ربع المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل.⁴³

وفيما يتعلق بالتعليم، نجد أن هنالك فجوة لصالح الذكور أيضاً فيما يتعلق بذلك، حيث أن عدد الأميين/ات من الأشخاص ذوي الإعاقة (في عمر 15 سنة فأكثر) كان قد وصل حوالي 24,561 فرداً، منهم 8,152 ذكراً (19% من مجمل الذكور من ذوي الإعاقة) في حين وصل عدد الإناث الأميات حوالي 16,409 (يشكلن حوالي 47.1% من مجمل الإناث الفلسطينيين من ذوي الإعاقة).⁴⁴

لا بد من الإشارة إلى أن العنف الممارس على النساء ذوات الإعاقة يكون مضاعفاً في حالات كثيرة، فبالإضافة إلى أن العنف الممارس على النساء في المجتمعات التي يغلب عليها طابع "البطريكية"، يضاف إلى ذلك أن النساء ذوات الإعاقة بالمجمل لا تمتلك القدرة الجسدية للدفاع عن نفسها، كما يواجهن صعوبة في الوصول إلى القنوات الرسمية والجهات المعنية للإبلاغ عن سوء المعاملة والحصول على خدمات استشارية أو شكل من أشكال الحماية، ويضاف إلى ذلك مدى تمكين النساء ذوات الإعاقة في المجتمع، ونظرتهم لأنفسهن، الأمر الذي يزيد من احتمالية كونهن قادرات للمبادرة بطلب الحماية.⁴⁵

42- المصدر السابق، ص 8

43- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2020/03/08". انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3jeVBqi>

44- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017". آذار 2019، ص 41. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3QfZY4Y>

45- جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. "حماية النساء ذوات الإعاقة من العنف: إبعاد وتهميش – دراسة حول الخدمات المقدمة للمعنفات من النساء ذوات الإعاقة". دراسة غير منشورة.



الإطار التشريعي الناظم لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

كفل القانون الفلسطيني حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ نص القانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين، أن للمعوق حق التمتع بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المواطنين له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته، ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن المعوق من الحصول على تلك الحقوق.⁴⁶ كما ونص في المادة رقم (3) من القانون أن "تتكفل الدولة بحماية حقوق المعوق وتسهيل حصوله عليها وتقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية بإعداد برامج التوعية له ولأسرته ولبئنته في كل ما يتعلق بتلك الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون".⁴⁷ وكفل القانون مجموعة من التسهيلات التي تتعلق بالرسوم والجمارك المتعلقة بالتعليم والمواد الطبية والوسائل المساعدة ووسائل النقل اللازمة للحصول على الخدمات، وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولية رعاية وتأهيل المعاقين. كما نص القانون في المادة رقم (11) على أن "تعمل الدولة على إدخال لغة الإشارة في المرافق الحكومية"، وفي المادة (12) إلى أن "تهدف المواءمة إلى تحقيق بيئة مناسبة للمعوقين تضمن لهم سهولة واستقلالية الحركة والتنقل والاستعمال الآمن للأماكن العامة".⁴⁸

كما كانت السلطة الفلسطينية قد وقعت وانضمت لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك في شهر نيسان من العام 2014 ودخلت حيز التنفيذ في شهر أيار من ذات العام، وفي ذات اليوم وقعت وانضمت للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.⁴⁹ وفي العام 2019 كانت قد وقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي دخلت في حيز التنفيذ في تاريخ 10 أيار.⁵⁰ بالإضافة إلى ذلك، وقعت وانضمت السلطة الفلسطينية للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في نيسان من العام 2014 ودخلتا حيز التنفيذ في أيار من ذات العام.⁵¹

بالتالي وبالإضافة للقانون المحلي، فإن هذه الاتفاقيات والمعاهدات تكفل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على كافة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والحد من أشكال التمييز ضدهم/ن، العمل على تعزيز حصولهم/ن على حقوقهم/ن الأساسية دون تمييز.

46- قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3cWjyV7>

47- المصدر السابق.

48- المصدر السابق.

49- وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية. "الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3OV7mBi>

50- المصدر السابق.

51- المصدر السابق.



وحول ذلك، قدمت مجموعة من المراجعات الأدبية التي تتعلق بالتشريعات والسياسات المتعلقة بنفاذ البروتوكول الاختياري والاتفاقيات والمعاهدات التي تكفل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، إذ يوجد إشكالية في المنهج الحقوقي المطبق، وتوصي الأدبيات بوجوب اتباع منهج حقوقي في مفهوم الإعاقة وبناء التدخلات السياسية والتشريعية ليصب بشكل أوسع وجامع في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بمعنى أنه لا بد من النظر من منظور أشمل قائم على البيئة الشاملة والمواءمة والتدابير التيسيرية لضمان حق الوصول، لا المفهوم الطبي الإغاثي فقط.⁵²

ومنذ العام 1999 ولغاية اليوم ما زال العمل مستمراً على كافة الأصعدة لتحقيق كافة الحقوق التي نص عليها القانون الفلسطيني، إلا أنها ما زالت بحاجة (السلطة الفلسطينية) لأن تقطع شوطاً طويلاً في ضمان إنفاذ هذه الحقوق. على سبيل المثال، انتزع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اعتصام طالبت مدته 64 يوماً وبشكل متواصل داخل المجلس التشريعي، للحصول على نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي على أثره أقرت السلطة الفلسطينية نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة رقم (2) لسنة 2021. هذا أقرب مثال على أن الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة غير معطاة، وأنها ما زالت بحاجة لبذل جهود حقيقية على أرض الواقع لتحقيقها.

ولا بد من ذكر أن هنالك مجموعة من المراجعات التي قدمت فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بالقانون والتي تطالب بتعديل القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، كالتشريعات النازمة للعمل بالمجمل، والتشريعات النازمة للحق بالصحة، والتشريعات المتعلقة بمواءمة المباني وبالتحديد قانون الهيئات المحلية، والتشريعات القضائية والجنائية وتشريعات التعليم. في دراسة بعنوان "مراجعة الأطر القانونية النازمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين"، وضحت الدراسة في توصياتها على ضرورة تعديل قانون العمل رقم (7) للعام 2000 بالجزئية التي تتضمن تعريف "المعاق" على سبيل المثال، وضرورة أن يتضمن القانون الاعتراف بالمساواة للأشخاص ذوي الإعاقة في العمل من خلال المساواة في الفرص والخيارات، وحظر التمييز على أساس الإعاقة في جميع جوانب التوظيف وظروف العمل والإجازات والمكافآت وحقوق العمل، بالإضافة لتوصيات أخرى تتعلق بالمواءمة لمكاتب العمل التابعة للوزارة (وزارة العمل)، وضرورة إبراز الإحصائيات المتعلقة بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل، والحق في الوصول الجيد إلى التدريب والتأهيل المهني، والحق في التشغيل.⁵³

52- عابدين، عصام. "دراسة حول إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع الفلسطيني". رام الله: مؤسسة الحق. 2021، ص 94

53- البطمة، ريم وآلاء حماد. "مراجعة الأطر القانونية النازمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين". دراسة أعدت بالتعاون بين معهد الحقوق في جامعة بيرزيت وجمعية

بيت لحم العربية للتأهيل (برنامج التمكين الاقتصادي). حزيران، 2019، ص 36



كما وتشير الدراسة إلى ضرورة تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 وتعديلاته ليعترف بنص صريح بالمساواة للأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف، حظر التمييز على أساس الإعاقة في جميع الجوانب مع إبراز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في التوظيف.⁵⁴ بالإضافة إلى قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004، إذ يجب أن يتضمن اعترافاً بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بأعلى مستويات الصحة دون تمييز على أساس الإعاقة، واتخاذ وزارة الصحة مجموعة من التدابير المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من خدمات صحية تراعي الفروق بين الجنسين والمواءمة وقرب المسافة ورعاية برامج صحة مجانية أو معقولة التكلفة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية للمرأة ذات الإعاقة خلال فترة الحمل والولادة وما بعدها، وحظر التمييز والتركيز على جودة الخدمة المقدمة.⁵⁵ بالإضافة إلى توصيات للتعديل على قانون رقم (8) لسنة 2017 بشأن التربية والتعليم العام في إدراج نصوص تتعلق بتنمية شخصية الأشخاص ذوي الإعاقة ومواهبهم، وتيسير تعليم طريقة برايل وأنواع الكتابة البديلة والوسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة، بالإضافة إلى تيسير تعلم لغة الإشارة وتشجيع الهوية اللغوية لفئة الصم، وكفالة توفير التعليم للمكفوفين والصم أو الصم المكفوفين وخاصة الأطفال منهم، واتخاذ التدابير المناسبة لتوظيف مدرسين يتقنون لغة الإشارة أو طريقة برايل لتدريب الأخصائيين والموظفين العاملين في جميع مستويات التعليم.⁵⁶ بالإضافة إلى المطالبة بتعديل قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997 بحيث يلزم وزارة الحكم المحلي بتعديل المباني والمرافق العامة لتكون مواءمة لتسهيل حركة الأشخاص ذوي الإعاقة (بما يشمل الطرق والشوارع والممرات وأماكن العمل والمحال التجارية والمباني التعليمية).⁵⁷

54- المصدر السابق، نفس الصفحة.

55- المصدر السابق، ص 36-37

56- المصدر السابق، ص 37

57- المصدر السابق، ص 37



نفذت جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة دراسة احتياج في العام 2020 حول توجهات النساء ذوات الإعاقة لبرامج التمكين الاقتصادي (فرص وصول النساء ذوات الإعاقة للتشغيل والتمكين الاقتصادي)، والتي تضمنت مجموعتين بؤريتين في شهري تموز وأيلول من العام 2020 (مجموعة في الضفة الغربية ومجموعة في قطاع غزة)، والتي خرجت بعدة توصيات تتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء ذوات الإعاقة. كانت الغاية من المجموعات البؤرية هي فهم الأسباب والدوافع وراء رغبة النساء المشاركات للعمل وإنشاء مشاريع صغيرة، وذلك لزيادة الدخل المادي لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية، عبر الوصول للاستقلالية، بالإضافة إلى الشعور بالقوة من خلال مشاركتهن في سوق العمل والمجتمع. ومن ضمن نتائج جمع المعلومات من المجموعات تبين أن الفتيات والنساء ذوات الإعاقة يفضلن العمل في وظيفة ثابتة بالرغم من أن معظمهن يملكن مشاريع صغيرة في منازلهن (مشاريع متناهية الصغر بالمقاييس والمعايير المختلفة)، لكن ولصعوبة حصولهن على وظائف مستدامة، يسعين إلى تطوير مشاريعهن الصغيرة وتأمين معدات مختلفة لتأمين الدخل.

بالإضافة إلى ما تم ذكره مسبقاً، هنالك إجماع شبه جمعي من قبلهن برز في مخرجات المجموعات البؤرية على رفض الحصول على قروض لسببين أساسيين، الأول هو المانع الديني من الحصول على قروض بفوائد، وهو ما يصبح ثقافة سائدة مجتمعياً في مرحلة لاحقة. أما السبب الثاني فهو مرتبط بعدم قدرتهن على السداد، والخوف من التورط في ديون بسبب عدم نجاح المشاريع الصغيرة. وعند طرح فكرة القروض الحسنة (بفوائد قليلة) جرى رفض الفكرة أيضاً.

تهدف هذه الدراسة لوصف وقياس شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التمويل والإقراض ومن ضمنهم الفتيات والنساء في المؤسسات المالية الفلسطينية، كما وتهدف لمعرفة ووصف المعوقات وفرص وصول الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في الوصول إلى مصادر التمويل التي قد تتيح لهن تطوير مشاريعهن متناهية الصغر لزيادة فرص إنتاجهن الاقتصادية وتحسين أوضاعهن الاجتماعية. ولتحقيق ذلك، لا بد من مراجعة الشمول المالي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمجمل، للذكور والإناث، والذي يشكل مدخلاً لفهم ووصف المعطيات السابقة.



استند الباحث على المنهج الوصفي التفسيري في هذه الورقة، يسعى الباحث لوصف وتفسير واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في الشمول المالي وبالتحديد النساء ذوات الإعاقة، وقدرتهم/ن في الاستخدام والوصول لمصادر التمويل، بالإضافة إلى وصف شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التمويل والإقراض في المؤسسات المالية الفلسطينية. يرى الباحث أن الأرقام والإحصائيات هي دلالة على مؤشرات تتعلق بالمحاور الرئيسية للبحث في هذه الورقة، وتعكس الحاجة لفهم الواقع بشكل نوعي لفهم جذور الإشكالية مجتمعياً.

وبخصوص أدوات جمع المعلومات، استخدم الباحث الأدوات الكيفية، وذلك من خلال المقابلات الفردية مع المبحوثين/ات من الجهات المختصة في القطاع المصرفي والإقراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى العاملين والخبراء في قطاع الإعاقة على واقع الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتحديد النساء منهم. وكان مجموع المقابلات في الدراسة خمس مقابلات فردية مع: مدير دائرة الشمول المالي في سلطة النقد الفلسطينية، منسقة البرامج في الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض (شراكة)، رئيسة مجلس إدارة جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة، المديرية التنفيذية لشركة أصالة للتنمية والإقراض، مدير دائرة الائتمان في المؤسسة المصرفية الفلسطينية.

حاول الباحث الوصول إلى ممثلين عن القطاع المصرفي ومؤسسات الإقراض، إلا أن بعضهم اعتذروا عن تقديم معلومات فيما يتعلق بهذه المسألة، بحجة عدم توفر البيانات أو وجود برامج موجهة للأفراد ذوي الإعاقة في الوقت الحالي ضمن برامجهم الإقراضية، والبعض ماطل في التجاوب لإجراء المقابلات البحثية لحين تنفيذ الدراسة، كبنك فلسطين والبنك الوطني وشركة فيتاس فلسطين لتمويل المشاريع الصغيرة.

بالإضافة إلى المقابلات الفردية، نفذ الباحث مجموعات بؤرية ضمت مجموعة من النساء ذوات الإعاقة لفهم الإشكاليات المتعلقة بالوصول للخدمات المتعلقة بالوصول للتمويل، وتم التواصل والتنسيق مع النساء ذوات الإعاقة للمشاركة في المجموعات البؤرية لعقد المجموعتين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة (12 مشاركة من الضفة و11 مشاركة من قطاع غزة) خلال شهر تموز من العام 2022. تم تنفيذ المجموعة البؤرية للضفة الغربية في مقر جمعية نجوم الأمل ومجموعة قطاع غزة عبر الاتصال المرئي (تقنية زووم).

بالإضافة لما ذكر أعلاه، قام الباحث بتحليل البيانات المتعلقة بالشمول المالي ومراجعة البرامج البنكية وبرامج مؤسسات الإقراض الصغير للاستدلال على المحفزات والفجوات المتعلقة بالأفراد من خلالها، وبالتحديد وحدة تحليل هذه الدراسة "النساء ذوات الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة".



وبما أن الورقة سعت لتقديم إجابات ومعرفة حول محورين (وصف شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التمويل والإقراض، والقدرة في الوصول للخدمات المالية)، من البديهي أن تكون مؤشرات القياس المتمثلة بأسئلة الورقة على مرحلتين اثنتين: المرحلة الأولى مع جهات الاختصاص في القطاع المصرفي لوصف الشمول، البرامج، الفرص. والمرحلة الثانية من خلال المجموعات البؤرية (23 مشاركة: 12 في الضفة الغربية و11 في قطاع غزة) لقياس المعوقات التي تحول دون وصول النساء ذوات الإعاقة في الحصول على فرص التمويل. وكمصادر ثانوية للمعلومات قام الباحث بعمل مراجعة بحثية للأدبيات والدراسات والمقالات التي نشرت فيما يتعلق بالشمول المالي في السياق التنموي، وواقع النساء ذوات الإعاقة كمدخل لفهم موقع النساء ذوات الإعاقة في الحصول على فرص التمويل ضمن القطاع المصرفي من خلال برامج التمويل والإقراض في المؤسسات الفلسطينية.

تتضمن المقابلات الفردية مع الحالات الدراسية من أصحاب الاختصاص من القطاع المصرفي مجموعة من الأسئلة (الأسئلة الفرعية للدراسة) التي انعكست كمؤشرات للقياس على الشكل التالي:

- البيانات حول الأشخاص ذوي الإعاقة (ذكوراً وإناثاً) من مجمل العملاء النشطين في القطاع المصرفي.
- وجود برامج تستهدف الفئات من الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتحديد الإناث (سواء في البنوك أم مؤسسات الإقراض الصغيرة).
- المعوقات أمام النساء ذوات الإعاقة في الوصول إلى التمويل والإقراض.
- مواءمة الأجساد بما يتناسب مع قدرات الفتيات والنساء ذوات الإعاقة.
- الفرص المتاحة مستقبلاً.

أما على صعيد المجموعات البؤرية التي تشارك بها نساء وفتيات من ذوات الإعاقة، فتتضمن الجلسات مجموعة من الأسئلة (أسئلة فرعية للدراسة) والتي انعكست كمؤشرات على الشكل التالي:

- مدى وصول المشاركات للقطاع المصرفي والحصول على فرصة للتمويل أو الإقراض.
- الإشكاليات التي تواجه النساء المشاركات في الحصول على الخدمة أو القرض.
- مدى مواءمة الأجساد (القطاع المصرفي، مؤسسات الإقراض، سلطة النقد) من منظور الفتيات والنساء ذوات الإعاقة.
- التوصيات من منظور الفتيات والنساء ذوات الإعاقة لتحسين ظروف الحصول على الخدمات المتعلقة بالقطاع المصرفي والإقراض.



في المؤشرات العامة المتعلقة بالنساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة واللاقي بلغت نسبتهن 49% تدل على وجود فجوات وعقبات أمامهن، ابتداءً بمؤشر 12% من الأسر ترأسها نساء،⁵⁸ والفجوة الواضحة في نسبة المشاركة في القوى العاملة حيث أن مشاركة الرجال تزيد حوالي 4 أضعاف عن مشاركة النساء خلال عام 2020 (40.9%)، وبلغت هذه النسبة بين الذكور 65.1%، بينما وصلت 16.1% بين الإناث).⁵⁹ ومعدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 43% للعام 2021، مع ضرورة الإشارة إلى أن معدل البطالة 53% بين الشباب (19-29 سنة) من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع 66% للإناث مقابل 39% للذكور.⁶⁰ وصولاً إلى فجوة في الأجر اليومي بين النساء والرجال، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء 98 شيقل مقابل 102 شيقل للرجال.⁶¹

هذا يعكس البعد الاقتصادي عبر المؤشرات التي تعكس أن واقع الإناث الاقتصادي أصعب من الذكور، مما ينعكس على البعد الاجتماعي لهن والفرص المنوطة بذلك. ويصبح الواقع أصعب عند الحديث حول تشغيل وفرص العمل للنساء من ذوات الإعاقة، إذ بلغت نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين 4% فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل 24% للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة، كما أن ربع المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل.⁶²

كما وذكرنا في المؤشرات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة أن الإعاقة الحركية هي الأكثر انتشاراً بين البالغين بينما إعاقة التواصل والحركة الأكثر انتشاراً بين الأطفال، إذ أن نسبة البالغين ذوي الإعاقة الحركية تشكل 1.7%، فيما تشكل إعاقة التواصل وإعاقة الحركة النسبة الأعلى عند الأطفال بنحو 0.4% لكل منهما.⁶³

وبما أن مؤشرات الشمول المالي وفقاً للنوع الاجتماعي فيها فجوة واضحة لصالح الذكور، إذ وصل في العام 2021 نسبة مملكي حساب بنكي إلى عدد البالغين من الإناث 29% من المالكين/ات مقارنة بـ 62% من الذكور.⁶⁴ بالإضافة إلى انخفاض نسبة عدد المقترضات عبر الأعوام 2019-2021 من 5% إلى 4%، وانخفاض عدد المشاريع التي تمتلكها الإناث عبر السنوات 2019-2021 (من 7,028 مشروعاً إلى 5,898 مشروعاً في العام 2021).⁶⁵

62- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 08/03/2020". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3jeVBqi>

63- المصدر السابق.

64 سلطة النقد الفلسطينية. "الشمول المالي: بيانات ومؤشرات الشمول المالي". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3cDqA15>

65- المصدر السابق.



بالتالي، يصبح من الجلي والبديهي البحث في مسألة الإجحاف والإقصاء للنساء ذوات الإعاقة، خصوصاً وأنه لا يوجد من الأساس بيانات تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن بيانات الشمول المالي. وبما أن النساء ما زلن يعانين من فرص الوصول للتمويل والحصول على الخدمات المصرفية، فمن المهم أيضاً أن يتم البحث في الأثر على النساء ذوات الإعاقة، خصوصاً وأنهن من الفئات الأقل حظاً. وهذا لا يشمل فرص الوصول للتمويل والخدمات المصرفية فقط، بل أيضاً يترجم على أرض الواقع من حيث مدى مواءمة هذه الأجساد (البنوك ومؤسسات الإقراض) للأشخاص ذوي الإعاقة. فالشمول المالي في تعريفه واضح من حيث الأبعاد التي يجب أن يركز عليها، وهي: الوصول، الاستخدام، والجودة مع التركيز على حماية حقوق المستهلك (الحاصل على الخدمة).

وهنا تطرح تساؤلات أساسية حول قياس فرص الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتحديد النساء ضمن الشمول المالي، لأنهن ضمن دائرة التهميش الأكبر في الشمول المالي فلسطينياً، وإن كان هنالك غياب غير مقصود حول هذه البيانات وقياسها (بما أن التقسيم يكون على النوع الاجتماعي ويشمل جميع الإناث) إلا أن البيانات يجب أن تكون مواءمة، وتضمن البيانات الخاصة بالنساء ذوات الإعاقة كما ذكرنا هن من الفئات الأقل حظاً، ويجب تسليط الضوء على ذلك من حيث مؤشرات الشمول.



الفصل الثاني

حول الشمول المالي وتمكين المرأة والتنمية المستدامة

يشار إلى التمكين الاقتصادي، للإناث والذكور، على أنه القدرة على المشاركة والمساهمة والاستفادة من عمليات النمو عبر وسائل تُقدر هذه المشاركة والمساهمة وتحترم كرامة الإناث والذكور وتتيح لهم القدرة على التفاوض من أجل التوزيع العادل للفائدة.⁶⁶ بالتالي يزيد التمكين الاقتصادي من وصول المرأة إلى الموارد والفرص الاقتصادية بما في ذلك الوظائف، الخدمات المالية، الممتلكات (التملك)، الأصول الإنتاجية الأخرى، وتنمية المهارات والوصول للمعلومات حول السوق.⁶⁷ لكن لا يمكن تجاهل تمكين المرأة بالمجمل وعزله عن التمكين الاقتصادي، ولا يمكن تجاهل العلاقة المتبادلة ما بين التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة. بالتالي يمكن القول أن تمكين المرأة يعرف بأنه تحسين قدرة المرأة على الوصول إلى عناصر التنمية – ولا سيما الصحة، والتعليم، وفرص كسب الرزق، والحقوق، والمشاركة السياسية.⁶⁸

تعمل الحكومات من حول العالم والمنظمات الدولية على خلق سياسات وتنفيذ أجنداث ترى أنها تعزز من واقع المرأة الاقتصادي من خلال تمكينها. وفي هذا السياق، تضع الأمم المتحدة وفقاً لرؤيتها ومهمتها أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، ويأتي ضمن هذه الأهداف المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف الثامن)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف العاشر).⁶⁹ وهذه الأهداف بطبيعة الحال تتقاطع مع مبدأ التمكين الاقتصادي للإناث والذكور بالصورة العامة، إذ تهدف بالوصول إلى حالة من زيادة الموارد والفرص الاقتصادية بشكل لائق، ولا يعني ذلك أن كافة الأهداف مترابطة مع بعضها البعض وتكمل بعضها البعض. وترى دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة أنه تتم الإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في أجزاء مختلفة من أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا بالأجزاء المتعلقة بالتعليم والنمو الاقتصادي والتمكين والحصول على عمل، بالإضافة للوصول إلى التجمعات البشرية.⁷⁰

66- DAC Network on Gender Equality (GENDERNET). "Women's Economic Empowerment". April 2011, page 6. Check the following link: <https://bit.ly/3aQ2L5A>

67- Ibid

68- دوفلو، إستر. "تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: مجلة عمران، ع5 – المجلد 2- صيف 2013، ص53

69- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3zhPpbq>

70- United Nations - Department of Economic and Social Affairs. "Sustainable Development Goals (SDGs) and Disability". Check the following link:

<https://bit.ly/3PHnKWV>



على سبيل المثال يركز الهدف المتعلق بجودة التعليم الشامل والمنصف (الهدف الرابع) على القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم وضمان المساواة في الوصول لجميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.⁷¹ وفي الهدف المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع (الهدف الثامن)، يهدف المجتمع الدولي لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، والمساواة في الأجور في الأعمال المتساوية القيمة. كذلك في الهدف المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة (الهدف العاشر) إذ يركز هذا الهدف على تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.⁷² والهدف المتعلق بجعل المدن والمجتمعات المحلية مستدامة (الهدف الحادي عشر) من خلال الوصول إلى أنظمة نقل آمنة وميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها ومستدامة للجميع، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع وسائل النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات من هم في أوضاع هشّة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة.⁷³ وأخيراً وليس آخراً الهدف المتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف السابع عشر)، والذي يشدد على جمع البيانات ورصد ومساءلة أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية. الدول الأعضاء مدعوة لتعزيز دعم بناء القدرات للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، مما سيزيد بشكل كبير من توافر بيانات عالية الجودة وموثوقة وفي الوقت المناسب للتدخلات المتعلقة بالإعاقة.⁷⁴

لكن ما هي علاقة هذا بالشمول المالي؟ وكيف أصبح هنالك ارتباط ما بين مفهوم الشمول المالي والتنمية المستدامة وتحقيق أهدافها؟ يقدم القسم التالي توضيحاً حول العلاقة ما بين الشمول المالي والتنمية المستدامة وتضمين الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن إطار هذه العملية.

71- Ibid

72- Ibid

73- Ibid

74- Ibid



الشمول المالي في سياق التنمية الدولية

يأتي مفهوم الشمول المالي في سياق التنمية ضمن إطار الإنفاق على التنمية، حيث تناول إعلان مايا⁷⁵ في منتدى السياسة العالمية (GPF) لعام 2011 في ريفيرا مايا بالمكسيك، القيم الأساسية لتحالف من أجل الشمول المالي (AFI)⁷⁶ وأول مجموعة عالمية وقابلة للقياس من الالتزامات من قبل حكومات البلدان النامية والناشئة نحو النهوض بأجندة الشمول المالي، ويعد الالتزام العام بإعلان مايا وسيلة لدعم الإدماج المالي والمساهمة في مجموعة من أهداف التنمية المستدامة (SDGs).⁷⁷

يتبنى البنك الدولي تعريف الشمول المالي على أن يكون "الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم - معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام".⁷⁸ وبذلك، لا يختزل مفهوم الشمول المالي في الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية كالتمويل مثلاً، بل أيضاً خدمات فتح الحسابات البنكية، الادخار، الاقتراض والتأمين.

وينص البنك الدولي على أنه تم تحديد الشمول المالي باعتباره عامل تمكين لسبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وهو ما يجيب حول التساؤلات المطروحة حول علاقة الشمول المالي بالتمكين والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. لكن وبكل تأكيد، فإن هذه المسألة نسبية، وتختلف من سياق مجتمعي لسياق آخر، وفقاً للمنظومة السياسية الاقتصادية المتبناة في المجتمعات المختلفة، وكيفية التعامل مع مفاهيم التنمية بطرق مختلفة.

على سبيل المثال لا الحصر، وحول مشاركة المرأة في القوى العاملة، تشير هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أنه "انخفاض معدلات المشاركة النسائية في القوى العاملة في المنطقة إلى مجموعة كبيرة من العوامل المترابطة. ويشمل ذلك الأطر التنظيمية القانونية التمييزية، ومحدودية الوصول إلى التدريب الملائم، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وغير المعترف بها (ارتفاع تكلفة رعاية الأطفال، والأعمال المنزلية)، وسوء ظروف العمل بما في ذلك الأجور المنخفضة، وغالباً ما يقترن ذلك بعدم وجود تغطية للضمان الاجتماعي، والقواعد التمييزية

⁷⁵- إعلان مايا هو مبادرة عالمية للشمول المالي المسؤول والمستدام الذي يهدف إلى الحد من الفقر وضمان الاستقرار المالي لصالح الجميع. وهو بيان للمبادئ المشتركة فيما يتعلق بتطوير سياسة الشمول المالي.

⁷⁶- التحالف من أجل الشمول المالي هو تحالف لقيادة السياسات تملكه وتديره البنوك المركزية الأعضاء والمؤسسات المالية التنظيمية بهدف مشترك هو تعزيز الشمول المالي على المستوى القطري والإقليمي والدولي. شركاء AFI مع المنظمين والمنظمات الدولية وقادة القطاع الخاص لدفع الحلول العملية وتسهيل تنفيذ التغييرات السياسية المؤثرة من خلال نموذجها التعاوني الذي يدمج التعلم من الأقران وتبادل المعرفة وتحول الأقران.

77- Alliance for financial inclusion. "Maya Declaration". Check the link: <https://bit.ly/3yWP6BG>

78- موقع البنك الدولي. "الشمول المالي: الشمول المالي يمثل عاملاً رئيسياً في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2OfMBCV>



الاجتماعية والثقافية، ومحدودية الوصول إلى الموارد والتحكم فيها (الأرض، والملكية، والتمويل... إلخ)، وعدم قدرة أسواق العمل على توليد وظائف لائقة".⁷⁹ وهذا ينطبق على الحق في الحصول على رعاية صحية جيدة، والحق في التعليم، والقضاء على الفقر والجوع، فجميعها مرتبطة ببعضها البعض وجميعها ترتبط بعوامل مترابطة وفقاً للسياق المحلي الذي تكون في داخله.

ويتم الآن نقاش الشمول المالي الرقمي عالمياً، إذ يوجد العديد من الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في تحقيق مؤشرات القياس المطلوبة فيما يتعلق بالشمول المالي. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، ووفقاً لتقرير البنك الدولي كانت قد وصلت ملكية الحسابات في جميع أنحاء العالم إلى 76% من سكان العالم و71% من الأفراد في البلدان النامية.⁸⁰ وانخفضت الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات عبر الاقتصادات النامية إلى 6 نقاط مئوية من 9 نقاط مئوية، حيث ظلت تحوم لسنوات عديدة.⁸¹

لكن التخوف حقيقةً، وبالتحديد في دول "العالم الثالث" والتي ما زالت تعاني من معدلات مرتفعة في البطالة والفقر وغياب صناديق الحماية الاجتماعية بشكل فعال فيها، من الانتقال إلى الشمول المالي كهدف تنموي في ظل غياب تحقيق الأهداف التنموية الأخرى والعمل على تحقيقها. المنطق يقول، أن الانتقال للشمول المالي وتحقيق أهدافه يسبقه العمل على دمج كافة فئات المجتمع في سوق العمل وفي أطر الحماية الاجتماعية وأنظمة الضمان الاجتماعي، بحيث يصبح الدخل يحقق حياة كريم، وبما لا يقصي الفئات المهمشة، وبالتحديد والتي تعاني من فقر مدقع ومن احتياج خاص من الاستفادة من خدمات الشمول المالي والمزايا التي تصاحب مسألة الشمول، بما في ذلك الحق في الادخار الآمن، وفي الاقتراض.

إن غياب هذه المسألة يدفعنا للتساؤل حول هدف الشمول المالي للوصول لحالة من التمكين الاقتصادي، وإذا ما كان هذا الهدف يسعى لتغطية كافة الأفراد ضمن القطاعات المصرفية وغير المصرفية فقط (بمعنى زيادة قاعدة هذه القطاعات) دون أن يستفيد منها الأفراد بشكل حقيقي، أم أن الغاية هي فعلاً تمكينية؟! وهذا التساؤل مشروع، إذ لا يمكن تحقيق التمكين الاقتصادي بعيداً عن تحقيق الحقوق الأخرى كالحق في العمل والصحة والتعليم وغيرها من الحقوق الأساسية التي ما زالت بحاجة للتحقيق قبل الانتقال للشمول المالي. لذا، فإن التخوف الحقيقي في هذه الحالة من أن تستفيد القطاعات التي تندرج تحت الشمول المالي دون أن يستفيد الأفراد في المجتمع.

79- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. "التمكين الاقتصادي للمرأة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3PoDP3Z>

80- World Bank Group. "The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19". 2022, page 2.

81- Ibid



الشمول المالي في الضفة الغربية وقطاع غزة

يعتمد فلسطينياً الخطة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025، والتي قام ببنائها كل من سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال، وتم إطلاقها منذ 8 سنوات من 2019 حتى سنة 2026، إذ أن التنفيذ كان قد بدأ في سنة 2019.⁸² وجاءت الاستراتيجية عقب دراسة نفذتها سلطة النقد بعنوان "الشمول المالي في فلسطين" والتي نفذت في العام 2016.⁸³

تصاحب الاستراتيجية الوطنية خطة للتنفيذ، يوجد في الخطة مجموعة من الأنشطة العامة التي أوكل تنفيذها إلى جهات مسؤولة ومختصة لتنفيذها وذلك وفق اختصاص هذه الجهات، بمعنى تتناول الخطة الأنشطة بشكل عام أما تفاصيل التنفيذ تكون لدى أصحاب الاختصاص الموكل إليهم تنفيذ هذه الأنشطة، كوزارة التنمية الاجتماعية والبنوك ومؤسسات الإقراض الصغير.⁸⁴

وفي العودة إلى تعريف الشمول المالي فلسطينياً، فإن تعريف الشمول المالي وفقاً للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، على أنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب".⁸⁵ بالتالي يشمل التعريف مجموعة من الأبعاد الرئيسية وهي: الوصول، الاستخدام، الجودة مع التركيز على حماية حقوق المستهلك (الحاصل على الخدمة) التي تعتبر في غاية الأهمية لضمان استمرارية الشمول المالي وجودته.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي محلياً إلى تحقيق الرؤيا التالية: "نحو قطاع مالي متطور يلبي الاحتياجات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الاجتماعي"، مع الإشارة من قبل سلطة النقد إلى أن مستويات الإقصاء المالي لا تزال مرتفعة، حيث تصل نسبة الإقصاء المالي في الضفة الغربية وقطاع غزة من بين إجمالي السكان البالغين إلى 63.6%، وفقاً لسلطة النقد الفلسطينية.⁸⁶

82- من مقابلة أجريت مع مهند سلعوس | رئيس قسم الشمول المالي في سلطة النقد – أجريت في تاريخ 03 آب 2022

83- سلطة النقد الفلسطينية. "الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين 2018-2025". فلسطين: رام الله. 2019، ص. 10. انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3zDrnqn>

84- من مقابلة مهند سلعوس، ذكرت سابقاً.

85- سلطة النقد الفلسطينية. "الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين 2018-2025". 2018، ص. 7. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3uZ5qke>

86- سلطة النقد الفلسطينية. "الشمول المالي: الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين 2018-2025"، ص. 18. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3PSXc52>



بالتالي يتمثل الهدف الرئيسي لاستراتيجية الشمول المالي محلياً في زيادة نسبة الشمول المالي الحالية والبالغة 36.4% من الأفراد البالغين لتصل كحد أدنى 50% في نهاية العام 2025.⁸⁷ كما وتضع الاستراتيجية مجموعة من الأهداف الفرعية والتي يمكن تلخيصها بالآتي⁸⁸:

- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع.
- تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المستهدفة التي تعاني من نسب متدنية من الشمول المالي.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية.
- الاستغلال الأمثل لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق انتشار واستخدام الخدمات المالية الرسمية.

هنا نعود للإشكالية الأساسية في الهدف والتوجه من حيث نوعية الهدف، إذا ما كان الهدف الأساسي في طياته يهدف إلى زيادة نسبة الشمول المالي دون معالجة الإشكاليات التي تحول دون وصول الأفراد للخدمات المصرفية أساساً، فإننا نقع في إشكالية جديدة وهي زيادة العبء على الأفراد وبالتحديد المهمشين والأكثر تهميشاً في المجتمع. ويكون هنالك تخوف من أن الغاية الأساسية ألا وهي تمكين الأفراد (بالتصور التنموي) وبالتحديد المهمشين/ات منهم/ن لن تتحقق، ولا يكون شكل التمكين هنا تنموياً بقدر ما هو يصب ويخدم القطاعات البنكية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما أنه ومن المهم جداً أن نذكر أن القطاع المصرفي في ظل السياق الاستعماري ما زال يعاني من الرقابة الصارمة التي تفرضها دولة الاحتلال، المسألة التي تنتقص من حرية وحقوق الأفراد، وهي المسألة التي تعيد إلى أذهاننا أن هنالك إشكالية فيما يتعلق بالتبعية وحرية اتخاذ القرار. خصوصاً وأن هذه الأجساد تتبع لسلطة النقد والتي تستمد شرعيتها من السلطة الفلسطينية التي وصلت لمرحلة لا تستطيع فيها معالجة أبرز القضايا المتعلقة بالأفراد في المجتمع، وبالتحديد الفئات المهمشة وحمايتهم اقتصادياً واجتماعياً. بالإضافة إلى إجراءات الاحتلال على أرض الواقع تحول دون تحقيق الأهداف التنموية وتحد من فرص التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة على كافة الأصعدة كالتعليم والصحة والعمل ونمو الاقتصاد.

87- المصدر السابق، نفس الصفحة

88- المصدر السابق، نفس الصفحة.



كما وأن التخوف الرئيسي في ظل السياق الاستعماري المستمر يكمن في أن التحول إلى الرقمنة والشمول المالي قد يحول إلى جعل الفلسطينيين تحت المجهر بشكل دائم فيما يتعلق بإجراءاتهم المالية، وقد يتعدى ذلك مسألة الأرصدّة البنكية.

وإذا ما نظرنا إلى بيانات ومؤشرات الشمول المالي الخاصة بسلطة النقد، نجد أن مؤشرات الشمول المالي وفقاً للنوع الاجتماعي فيها فجوة واضحة لصالح الذكور، إذ وصل في العام 2021 نسبة ممتلكي حساب بنكي إلى عدد البالغين من الإناث 29% من المالكين/ات مقارنة بـ 62% من الذكور (انظر/ي الشكل رقم 2).

شكل رقم (2): مؤشرات الشمول المالي حسب النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة⁸⁹

الشمول المالي في فلسطين Financial Inclusion in Palestine

مؤشرات الشمول المالي (من جانب العرض) حسب النوع الاجتماعي

2021		2020		2019	
					
ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
%62	%29	%60	%29	%57	%27
%14	%4	%15	%4	%15	%5
5,898 نسبتها من الإجمالي 20%		6,582 نسبتها من الإجمالي 20%		7,028 نسبتها من الإجمالي 17%	
%4		%4.5		%6.6	

نسبة ممتلكو حساب بنكي إلى عدد البالغين

نسبة عدد المقترضين إلى عدد البالغين

عدد المشاريع التي تملكها الإناث –
الحاصلة على قرض قائم

نسبة التسهيلات الممنوحة للمشاريع التي
تمتلكها الإناث إلى الإجمالي

التصميم من موقع سلطة النقد الفلسطينية

ونلاحظ أن هنالك زيادة بنسبة درجتين منذ العام 2019 للعام 2020 مع الحفاظ على ذات النسبة لغاية العام 2021، مع ضرورة الإشارة إلى أن العام 2020 كان عام الجائحة، التي أثرت على كافة مناحي الحياة وبالتحديد الصحة والاقتصاد، والتي سنتحدث عنها بشكل مفصل في جزئية لاحقة من الدراسة. لكن في المقارنة بين السنوات، نلاحظ أن النسبة ازدادت لدى الذكور بخمس درجات (انظر/ي الشكل رقم 2).

89- سلطة النقد الفلسطينية. "الشمول المالي: بيانات ومؤشرات الشمول المالي". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3cDqA15>

في حين تنخفض نسبة عدد المقترضات عبر الأعوام 2019-2021 من 5% إلى 4%، ويمكن أن يكون لجائحة كورونا أثراً في ذلك، حيث انخفضت النسبة من 15% إلى 14% من العام 2020 لغاية العام 2021 أيضاً لدى الذكور (انظر/ي الشكل رقم 2). وما يعزز فرضية أن للجائحة أثراً كبيراً على ذلك هو انخفاض عدد المشاريع التي تمتلكها الإناث عبر السنوات 2019-2021، إذ كان عدد المشاريع في العام 2019 حوالي 7,028 مشروعاً (بنسبة 17% من مجمل المقترضات)، تلاها في العام 2020 ما يقارب 6,582 مشروعاً في العام 2020 (بنسبة 20% من مجمل المقترضات)، وتنخفض لتصل 5,898 مشروعاً في العام 2021 (بنسبة 20% من مجمل المقترضات).⁹⁰

في دراسة أخرى أعدها الباحث بعنوان "أثر جائحة كورونا على النساء العاملات في الضفة الغربية وقطاع غزة"، توضح الورقة أن أكثر المنشآت تضرراً هي المنشآت متناهية الصغر، حيث تشكل هذه المنشآت 90% من المنشآت (تشغل من 1-4 عاملين)، و1% فقط من المنشآت هي منشآت كبيرة (تشغل 20 عامل فأكثر)،⁹¹ في الوقت الذي تشكل 88% من جميع المنشآت يمتلكها فرد واحد، بالتالي هناك هشاشة بارزة وهناك تأثير مباشر على كافة الأنشطة بغض النظر عن طبيعة النشاط،⁹² الأمر الذي ينعكس تلقائياً على العاملين/ات في هذه المنشآت ويؤثر على أعمالهم/ن. بالإضافة إلى ذلك، يوجد نسبة كبيرة من العاملين يعملون ضمن إطار العمل غير المهيكل (المنظم)، والذين في الأساس لا يوجد لديهم أي حقوق مضمونة ضمن إطار قانون العمل لعدم انتظامهم في سوق العمل بشكل رسمي.⁹³ هذا من شأنه أن يزيد حجم المقترضات لصالح مشاريعهم، إذ من المفترض أن تلجأ النساء لتمويل مشاريعهم الصغيرة ومتناهية الصغر عبر القطاع المصرفي أو مؤسسات الإقراض، لكن يبقى التساؤل حول ما إذا كانت هذه هي الوسيلة الأفضل في ظل السياق الفلسطيني والصعوبات التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

في الربع الثاني من العام 2021، وبالتفصيل أكثر حول عدد القروض الممنوحة وفقاً للجنس، وصل عدد الذكور الحاصلين على قروض حوالي 280,761 مقابل 55,253 أنثى (83.6% ذكور و16.4% إناث)، وقيمة القروض الممنوحة حوالي 4.1 مليار دولار وللإناث حوالي 688,095 مليون دولار للإناث (85.6% للذكور و14.4% للإناث)، في حين وصل عدد الحسابات المملوكة للذكور حوالي أكثر من 2 مليون وأكثر من 910 آلاف حساب للإناث (68.7% ذكور و31.3% للإناث).⁹⁴

90- المصدر السابق.

91- تم إعادة تعريف حجم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من قبل وزارة الاقتصاد في النصف الثاني من العام 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3OvDXNV>

92- من تصريحات علا عوض (رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني). حلقة إذاعية بثت على فضائية فلسطين ضمن برنامج "ملف اليوم" في تاريخ 2 نيسان 2020. انظر/ي

الرابط التالي: <https://bit.ly/30fbfL6>

93- الصالحي، عبدالعزيز. "أثر جائحة كورونا على النساء العاملات في الضفة الغربية وقطاع غزة: تهميش مركب وفجوة بين الفئات". فلسطين: الجمعية الفلسطينية لصاحبات

الأعمال. 2021، ص 17. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3HecMY7>

94- جمعية البنوك في فلسطين. "إنفوغراف: توزيع القروض والحسابات حسب النوع الاجتماعي الربع الثاني 2021". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3PCNaoZ>



وصل حجم التسهيلات لغاية نهاية شهر مارس من العام 2022 الممنوحة للمقترضين حوالي 12,625 مليار دولار أمريكي، منها 834,493 مليون دولار للإناث، أي بنسبة 6.6% من مجمل التسهيلات. وكانت محفظة التسهيلات القائمة للـ SMEs حوالي 738 مليار دولار، منها 63,905 مليون دولار للإناث، أي بنسبة 3.7% فقط من مجمل التسهيلات في المحفظة. وكان عدد المقترضات الكلي 65,429 من أصل 285,568 مقترض، أي بنسبة 22.9% (انظر/ي الجدول رقم 2).⁹⁵

جدول رقم (2): أرقام الجهاز المصرفي الفلسطيني للشمول المالي للمرأة كما هي بتاريخ 31 آذار 2022			
عدد المقترضين الكلي	محفظة التسهيلات القائمة SMEs حسب جنس مالك المنشأة	التسهيلات القائمة الإجمالية	
285,568	1,738,309,950	12,625,438,359	الإجمالي
65,429	63,905,451	834,493,148	الاناث
22.9%	3.7%	6.6%	مساهمة الاناث من الإجمالي

في دراسة أعدها الباحث في العام 2020 بعنوان "فرص المرأة في الوصول إلى التمويل: التحديات والإشكاليات"، والتي ركزت فقط على النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، كشفت الدراسة عن أرقام الجهاز المصرفي الفلسطيني للشمول المالي للمرأة مع نهاية العام 2019، ونلاحظ في المقارنة بين الأرقام في الجدول رقم (2) والجدول رقم (3) أن هنالك ارتفاعاً طفيف بنسبة 0.9% على عدد نسبة المقترضات في العام 2022 منذ العام 2019، مع ارتفاع في نسبة التسهيلات الممنوحة وارتفاع بقيمة تسهيلات الـ SMEs من محفظة التسهيلات. ذلك لأن استراتيجية الشمول المالي ماضية في زيادة نسب التغطية في الشمول المالي للإناث من خلال القطاع المصرفي الذي يعمل على زيادة برامج الإقراضية للنساء.⁹⁶

95- بيانات حصل عليها معد الورقة من سلطة النقد - تموز 2022

96- الصالحي، عبدالعزيز. "فرص المرأة في الوصول إلى التمويل: التحديات والإشكاليات". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3BeK99n>



لكن، ما زلن النساء إجمالاً يتجهن للقروض الاستهلاكية من الجهاز المصرفي الفلسطيني ككل، أكثر من التوجه لقروض المشاريع الإنتاجية باختلاف حجمها. هذا يعني أن التوجه نحو الإقراض يبتعد عن الغايات التنموية، إذ يلجأ الأفراد سواء من الذكور أو الإناث للاقتراض الاستهلاكي لتغطية وسد احتياجات أخرى كالقروض السكنية وقروض لشراء المركبات، وهي مسألة تنافي فكرة التنمية، إذ يفترض أن يكون هنالك مشاريع تنموية سكنية وتطوير للبنية التحتية ضمن الخطط الحكومية، لا أن يكون الملجأ في تسهيل ذلك على الأفراد من خلال تسهيل سياسة القروض الشخصية للحصول على منازل ومركبات، الأمر الذي يستنزف الأفراد ويجعلهم في دائرة لا منتهية من الالتزام المادي لسنوات طويلة جداً.

جدول رقم (3): أرقام الجهاز المصرفي الفلسطيني للشمول المالي للمرأة

الرقم	البند	القيمة	إجمالي القيمة القائمة	النسبة المئوية
1.	قيمة التسهيلات الممنوحة للإناث	حوالي 732 مليون دولار	من أصل إجمالي قيمة التسهيلات القائمة والبالغة حوالي 10 مليار دولار	7%
2.	عدد المقترضات الإناث	حوالي 65 ألف	من أصل إجمالي عدد المقترضين والبالغ حوالي 289 ألف	22%
3.	قيمة تسهيلات SMEs الممنوحة للإناث	حوالي 55 مليون دولار	من أصل إجمالي قيمة تسهيلات SMEs القائمة والبالغة حوالي 1.5 مليار دولار	4%
4.	عدد المقترضات SMEs الإناث	حوالي 11 ألف	من أصل إجمالي عدد مقترضين SMEs والبالغ حوالي 47 ألف	23%

بالرغم من أن سلطة النقد وضعت في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي مجموعة من المعوقات التي قد تواجه الأفراد، ذكوراً وإناثاً، من الوصول للأهداف الموضوعية في استراتيجية الشمول المالي، كضعف القدرات المالية للسكان والفقير والبطالة، إلا أن خطة الشمول المالي لا تضع هذه المعوقات على سلم أولويات العلاج في خطابها مع صانعي القرار الفلسطيني، لا يمكن للأفراد في المجتمع الحصول على خدمات القطاع المصرفي إذا ما كانت قدراتهم/ن المالية ضعيفة، وإذا ما كانت نسب الفقر والبطالة مرتفعة، لذا هذه المسألة هي التي يجب أن تعالج قبل الانطلاق بقوة في خطة الشمول المالي من قبل صانعي القرار الفلسطيني. أما بخصوص المعتقدات الدينية والبيئة التنظيمية والتشريعية والبنية التحتية التكنولوجية غير المالية والمعوقات التي تتعلق بالخدمات والمنتجات المقدمة من قبل القطاع المالي، والتي ترى سلطة النقد أنها معوقات مصاحبة لما ذكرنا سابقاً، فهي معوقات وتحديات يمكن تجاوزها، خصوصاً وأن القطاع المصرفي الفلسطيني قوي من حيث رأس المال والسيولة نسبةً للقطاعات الأخرى في ظل المنظومة الاقتصادية القائمة.



تطرح كافة المؤشرات التي تم استعراضها تساؤلاً أساسياً فيما يتعلق بعدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمجمل، إذ أن العدد الكلي وفقاً للمؤشرات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة وصل في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 92,710 فرداً، بما نسبته 2.1% من مجمل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة،⁹⁷ وكانت نسبة الإناث إلى الذكور من الأشخاص ذوي الإعاقة هي 44.24% من مجمل العدد، في حين نسبة الذكور هي 55.76% من مجمل الأشخاص ذوي الإعاقة،⁹⁸ بالتالي يعتبر من القابل للتحقيق؛ فرصة الوصول للبالغين من الأشخاص ذوي الإعاقة وفحص وقياس المؤشرات الخاصة بهم للشمول المالي، وبالتالي زيادة الفرص المتعلقة بحصولهم/ن على الخدمات المصرفية والوصول إلى التمويل وغيرها من الخدمات.

في العناوين التالية من الدراسة، نسلط الضوء على القطاع المالي في الضفة الغربية وقطاع غزة (من حيث البنوك ومؤسسات الإقراض الصغير)، وبرامج تمويل النساء فيه وتضمنين النساء ذوات الإعاقة فيه، بالإضافة إلى فحص المواءمة وغيرها من العناصر اللازمة لاستكمال تقديم التوصيات على صعيد السياسات المتعلقة بالنساء ذوات الإعاقة وفرص التمويل.

97- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية والتقارير التفصيلية". رام الله، آذار 2019، ص 40. انظر/ي الرابط

التالي: <https://bit.ly/3NvcVpH>

98- المصدر السابق، ص 207



الفصل الثالث

القطاع المالي وتمويل النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة

إذا ما أردنا الحديث حول مؤسسات الجهاز المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا بد لنا من الإشارة بدايةً إلى أن هذه المؤسسات تقع تحت مظلة سلطة النقد الفلسطينية. ويمكن أن تقسم المنظومة المصرفية إلى الآتي: مصارف محلية، مصارف وافدة، مؤسسات الإقراض المتخصصة، مؤسسات الصيرفة، شركات خدمات الدفع الإلكتروني.⁹⁹ وبما أننا تحدثنا سابقاً حول الشمول المالي، فلا بد من الإشارة هنا إلى أننا لا نستثني من الذكر شركات التمويل التأجيري من منظومة مؤسسات القطاع المالي، إلا أنها تخضع لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال لا سلطة النقد الفلسطينية، كما أنها ليست ضمن وحدات الدراسة لهذه الورقة. وبخصوص مصادر التمويل على الصعيد المحلي، يمكن القول وبشكل أساسي هنالك مصدرين للتمويل ضمن القطاع المصرفي؛ البنوك العاملة المحلية والوافدة، ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

وعلينا أن نشير هنا، أنه وفي عملية إقراض وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، يتم الاستناد إلى خصائص الائتمان الخمس، أو ما يعرف بـ ال 5Cs of credit، والتي بناء عليها يتم تحليل ملف المتقدم للحصول على قرض من أجل الحصول على تمويل، وهي باللغة الإنجليزية تعني (Character, Capacity, Collateral, Capital, Conditions)،¹⁰⁰ والمقصود بها بالعربية: الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة.

كما لا بد من التذكير بما ذكرناه سابقاً في الجدول رقم (2) والجدول رقم (3) من هذه الدراسة، اللذان يكشفان عبر السنوات 2019-2022 أن القروض الشخصية/الاستهلاكية هي الأعلى قيمة، ولا تشكل أكثر 5% من المقترضين لمشاريع ال SMEs ولا تشكل أكثر من ربع المقترضين بالمجمل.

99- هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية. "تمويل المشاريع في فلسطين". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3PUSLH9>

100- Manurung, Elvy Maria & Elizabeth Tiur. "A new approach of Bank credit Assessment for SMEs". Academy of Accounting and Financial Studies Journal.

Research Article: 2019 Vol: 23 Issue: 3. Check the following link: <https://bit.ly/39o845R>



لكن هنالك أسباب عدة وراء ذلك لا تقتصر فقط على أن البنوك ومؤسسات الإقراض الصغيرة على سبيل المثال لا تعمل على الشمول المالي بالشكل المطلوب، فبالرغم من أن هنالك تخوفاً لدى الإنث من القروض والالتزام بالسداد وشروطها التي تجدها الفتيات صعبة، إلا أن هنالك أسباب أخرى. ففي مسح أعدته جمعية أصالة بعنوان "مسح الاحتياجات التدريبية المالية للنساء الرياديات في الضفة الغربية"، كشف المسح أن حوالي 55% من المبحوثات في العينة عبرن أنهن لم يلجأن للاقتراض لأسباب دينية، مما يعني أن هنالك امتناع عن التوجه للقروض وفقاً للمعتقد، وهي النسبة الأعلى في المسح في محور عدم التقدم سابقاً للحصول على القروض، ويأتي بعدها التعبير عن خوفهن من عدم قدرتهن على تسديد دفعات القروض بنسبة 51%، وتليها كسبب ثالث رئيسي أنهن يتعقدن أن شروط القروض صعبة بنسبة 34%.¹⁰¹

توسع معد الورقة في هذه الدراسة لبنك فلسطين والبنك الوطني، ذلك لأنها من البنوك السبابة لطرح برامج إقراضية تمكينية للمرأة الفلسطينية بشكل عام، كما أنها بنوك محلية وطنية، لا تعتبر بنوك تمثيلية لبنوك إقليمية أخرى. بالإضافة إلى أن بنك فلسطين بادر إلى إطلاق محفظة مالية بقيمة مليون دولار أمريكي بهدف تقديم منتجات تمويلية ميسرة للمشاريع متناهية الصغر للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي ينفذ بالشراكة مع وزارة العمل وسلطة النقد الفلسطينية (ضمن صندوق استدامة)¹⁰²، في إطار استراتيجية البنك لتعزيز مبدأ الاستدامة، وتحقيق الشمول المالي.¹⁰³

كما وتم الإسهاب أكثر حول شركات/مؤسسات الإقراض كشركة أصالة للتنمية والإقراض والمؤسسة المصرفية الفلسطينية. وتم التركيز على شركة أصالة للإقراض كونها تعتبر امتداداً للجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال الفلسطينية (أصالة)، والتي تأخذ النساء كفئة أساسية مستهدفة من حيث التمكين والتطوير. أما المؤسسة المصرفية الفلسطينية تم تناولها في هذه الدراسة لوجود برنامج إقراض "سواعد" كمنتج (كما يطلق على برامج الإقراض في مؤسسات الإقراض) ضمن برامجها، وهو برنامج يعمل على تمويل مشاريع إنتاجية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو ما سنناقشه في الدراسة لاحقاً، للتأكيد على أن تمويل مشاريع الأشخاص ذوي الإعاقة مسألة قابلة للتحقيق، مع مراجعة بعض النقاط في البرنامج وتقديم مقترحات حولها.

101- الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – أصالة. "مسح الاحتياجات التدريبية المالية للنساء الرياديات في الضفة الغربية"، رام الله – فلسطين. 2019، ص 45

102- صندوق استدامة أسس من قبل سلطة النقد، ويهدف إلى توفير التمويل المستمر (القروض) عبر المصارف التجارية والإسلامية، للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتمكين المشاريع الاقتصادية المتضررة من الأزمات. وصلت محفظة الصندوق حوالي 435 مليون دولار منها 225 مليون مخصصة للتعاقي الاقتصادي من جائحة كورونا، وتم تخصيص 10 ملايين دولار لتمويل المشاريع المتناهية الصغر.

103- حول برنامج قروض تمويل مشاريع ذوي الإعاقة ضمن صندوق استدامة. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3Q3nVvY>



البنوك المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

من حيث البنوك، وصل عدد البنوك المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 7 بنوك (نستثني من هذه الدراسة البنوك الوافدة) وهي: بنك فلسطين، البنك الوطني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس، بنك الصفا، البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني.¹⁰⁴ ويصل عدد فروعها ومكاتبها في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 248 مكتباً/فرعاً.¹⁰⁵

تركز الدراسة على البنوك المحلية الفلسطينية التأسيس، وذلك لأن الدراسة في الأساس تهدف لفحص وقياس تقاطع أهداف وخطط المؤسسات التمويلية الخاصة مع الخطط الوطنية العامة في تحقيق الأهداف التنموية والارتقاء بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وبالتحديد الأكثر تهميشاً.

بالمجمل، سجل في العام 2019 على أن البنوك المحلية لها 57.4% من الحصة السوقية في القطاع المصرفي، وفي العام 2020 وصلت حصتها 58.9% من الحصة السوقية.¹⁰⁶ وإذا ما أخذنا البنوك الفلسطينية المحلية من حيث مجموع الموجودات وبالترتيب، نجد أن بنك فلسطين يتصدر القائمة كأكبر بنك محلي في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2019 و2020، يليه البنك الوطني، وثالثاً بنك القدس، ورابعاً بنك الاستثمار.¹⁰⁷ أما البنوك الإسلامية كان قد تنافس كل من البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني على الحصة السوقية عبر الأعوام 2019 و2020، في حين احتل مصرف الصفا الترتيب الثالث على مدار ذات الأعوام (انظر/ي المرفق رقم 1).

وفقاً لتقارير محلية، قفز صافي ربح القطاع المصرفي الفلسطيني (للبنوك المحلية والوافدة) بنسبة 107% خلال العام 2021، إذ بلغ صافي ربح البنوك الـ 13 نحو 184.85 مليون دولار، مقارنة مع 89.3 مليون دولار في 2020، و159.4 مليون دولار في العام 2019.¹⁰⁸ (انظر/ي الشكل رقم 3). كما وسجل في العام 2021 مجموع ما أنفق على المساهمات الاجتماعية (من البنوك المحلية والوافدة) مجتمعة بحوالي 4,781,976 مليون دولار أمريكي.¹⁰⁹

104- سلطة النقد الفلسطينية. "المصارف: دليل بيانات عناوين الإدارة والتفرع". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3cE8IDb>

105- المصدر السابق.

106- جمعية البنوك في فلسطين. "الأداء المقارن للبنوك العاملة في فلسطين خلال عامي 2019 و2020"، ص.2. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3SerKjZ>

107- المصدر السابق، نفس الصفحة.

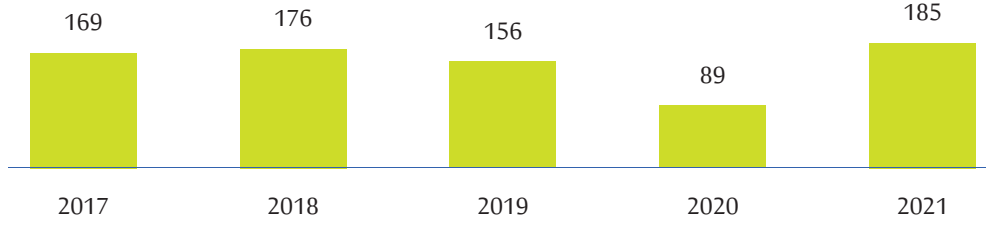
108- جمعية البنوك في فلسطين. "الوضع المالي للبنوك 2021". كانون أول 2021، ص.9. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3JD3vll>

109- جمعية البنوك في فلسطين. "إنفوغراف: مساهمات البنوك المجتمعية 2021". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3bm2TKa>



شكل رقم (3): صافي ربح البنوك (المحلية والوافدة) خلال الأعوام 2017-2021

القيمة بالمليون دولار أمريكي



ولو قمنا بأخذ حالة من البنوك الفلسطينية المحلية كبنك فلسطين مثلاً، نجد أن هنالك مجموعة من برامج الإقراض، إذ يوجد عدة برامج للإقراض (حوالي 12 برنامج إقراض) تقدم ضمن دائرة التسهيلات لخدمات الأعمال، ومن ضمنها برامج إقراض نسوية (قد تستفيد منها النساء بشكل مباشر فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وهذه البرامج هي: قروض المشاريع المتوسطة والصغيرة، القروض متناهية الصغر، برنامج القروض الإنتاجية، القروض الخضراء، قرض "فلسطينية" بدون ضمانات، قرض فلسطينية بضمان الذهب، والحزم الخاصة مثل حزمة فلسطينية لرائدات الأعمال وحزمة فلسطينية لسيدات الأعمال.¹¹⁰ (من الممكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني لبنك فلسطين لمعرفة البرامج والاختلافات فيها). بالإضافة إلى برنامج فلسطينية لإدارة الأعمال، وهو برنامج غير مالي، يقدمه بنك فلسطين بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC.¹¹¹

كانت دراسة سابقة قد كشفت أن المقترضات في بنك فلسطين للقروض الاستهلاكية هن أكثر بكثير من المقترضات لإنشاء مشاريع أو يرغبن في توسعة مشاريعهن، وأن الموافقة على القروض تكون مقبولة من طرف البنك بنسبة 80% عادةً، لكن دون أن ينكر المختصون في بنك فلسطين أن المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بشكل عام تعاني من توفير الضمانات للتسهيلات الممنوحة بسبب عدم توفر ضمانات، وعلى سبيل المثال ضمانات من المناطق المصنفة (ج)،¹¹² ويعتمد البنك على الضمانات لتحديد قوة المشروع واستمراريته والملاءمة المالية للقائمين على المشروع ولكن يوجد مخاطر عالية في التمويل لهذا النوع من المشاريع بسبب تقلبات السوق وارتفاع حجم المنافسة في السوق الفلسطيني وانفتاح الأسواق على الجانب "الإسرائيلي".¹¹³

110- موقع بنك فلسطين. "خدمات الأعمال - بند التسهيلات"، انظر الرابط التالي: <https://www.bop.ps/ar/business>

111- *يهدف برنامج فلسطينية لإدارة الأعمال إلى تحفيز وتدريب النساء صاحبات المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين من خلال تطوير مهارتهن في مجالات مختلفة، منها: التخطيط الاستراتيجي باستخدام نموذج اللين كانفس، والتخطيط القانوني والمالي، والاستراتيجية التسويقية ومهارات البيع والعناية بالزبائن بالإضافة إلى إدارة الموارد البشرية. كما سيقوم البرنامج على تطوير المهارات القيادية للمرأة وتشبيكها مع خبراء دوليين ومحليين. وسيتم تنفيذ بعض الفعاليات والدورات الخاصة بهذا البرنامج بالتعاون مع منتدى سيدات الأعمال وشركة أرنست أند يونغ.

112- *مناطق (ج) تقع في الضفة الغربية، حيث تصنف الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج). تشكل المنطقة (ج) حوالي 61% من أراضي الضفة الغربية، السلطة الفلسطينية مسؤولة عن تقديم الخدمات الطبية والتعليمية للفلسطينيين في المنطقة (ج)، ولكن حكومة الاحتلال لها السيطرة الأمنية والإدارية، مما يجعل حياة الفلسطينيين وعيشهم بحياة كريمة أصعب من المناطق الأخرى.

113- الصالحي، عبدالعزيز. "فرص وصول المرأة إلى التمويل في فلسطين: التحديات والإشكاليات". تشرين أول 2020، ص 10. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3VBGBG6>



كذلك هو الحال بالنسبة للقروض الموجه للسيدات بدون ضمانات لا شك من وجود نفس المخاطر الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام ولكن التزام السيدات أعلى من الفئات الأخرى.¹¹⁴

سجل بنك فلسطين صافي أرباح للعام 2020 حوالي 22,412 مليون دولار، وفي العام 2021 حوالي 56,254 مليون دولار.¹¹⁵ كما وسجل في العام 2021 أن الإنفاق في مساهمات المسؤولية المجتمعية بحوالي 1,768 مليون دولار أمريكي بـ 57 شراكة مؤسسية.¹¹⁶ ولا بد من الإشارة إلى أن مراجعة الكشوفات المصرفية وبنود الإنفاق لا تظهر تماماً من أي بند تصرف نفقات المسؤولية المجتمعية ولا تظهر أيضاً نفقات بند التسويق فيها.

على صعيد آخر، فالبنك الوطني يوجد لديه عدة برامج للإقراض مثل قروض الجاري مدين، القروض الشخصية، قروض السكن، قروض السيارات وقروض بضمان الذهب، وهي قروض تمويلية دون تحديد الغايات منها (تمنح الأفراد السيولة المالية)، إلا أن البنك الوطني وبعيداً عن القروض التمويلية التي تم ذكرها سابقاً، يقدم فرصاً للتقدم لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويستهدف من خلال تمويله للمشاريع المتوسطة عدة قطاعات وهي قطاع الزراعة، الصناعة والتعدين، الإنشاءات، التجارة، السياحة والخدمات.¹¹⁷ يقدم البنك قيمة التمويل لهذا النوع من المشاريع ما بين 25 ألف دولار وتصل لغاية 100 ألف دولار.¹¹⁸ وبخصوص المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، اعتمد البنك الوطني برامج تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر (وفقاً لما ذكر في موقعه الإلكتروني)، ويصل سقف هذه تمويل هذه المشاريع إلى 25 ألف دولار أمريكي.¹¹⁹

سجل البنك الوطني صافي ربح بحوالي 13,922 مليون دولار في العام 2021، وفي العام 2020 تكشف البيانات أن صافي الربح سُجل بـ 713,437 ألف دولار، وهنا لا بد أن نوضح أن التباين في بيانات البنك الوطني في العام 2021 ناتج عن الإفصاح عن البيانات المالية للبنك منفرداً دون دمجها مع بيانات البنك الإسلامي الفلسطيني، وذلك نتيجة المعالجة المحاسبية الخاصة والتي تعامل الاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني كاستثمار في شركة حليفة.¹²⁰

114- المصدر السابق، نفس الصفحة.

115- جمعية البنوك في فلسطين. "الوضع المالي للبنوك 2021". كانون أول 2021، ص 13. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3JD3vll>

116- جمعية البنوك في فلسطين. "إنفوغراف: مساهمات البنوك المجتمعية 2021". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3bm2TKa>

117- الموقع الإلكتروني للبنك الوطني. "تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3bFXBnh>

118- المصدر السابق.

119- المصدر السابق.

120- جمعية البنوك في فلسطين. "الوضع المالي للبنوك 2021". كانون أول 2021، ص 29. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3JD3vll>



وسجل في العام 2021 أن الإنفاق في مساهمات المسؤولية المجتمعية بحوالي 130,440 ألف دولار أمريكي بـ 17 شراكة مؤسساتية.¹²¹ وكما هو الحال في بنك فلسطين، لم تكشف مراجعة الكشوفات المصرفية وبنود الإنفاق لا تظهر تماماً من أي بند تصرف نفقات المسؤولية المجتمعية ولا تظهر أيضاً نفقات بند التسويق فيها.

وكسائر الجهاز المصرفي الفلسطيني عند العمليات الإناث للاقتراض الاستهلاكي أيضاً، إلا أن التوجه للاقتراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر هي من النسب الأعلى في الجهاز المصرفي الفلسطيني، فنسبة العمليات المقترضة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بلغت 25% في نهاية العام 2019 من الإجمالي للمحافظ.¹²²

من خلال برنامج "حياتي" الخاص بتمكين المرأة الفلسطينية، منح البنك الوطني 3.5 مليون دولار دون فوائد أو عمولات للنساء بهدف إقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل على مدار 4 سنوات. إضافة إلى ذلك، هنالك عدة برامج إقراض لمشاريع إنتاجية مخصصة للنساء منها برنامج تمكين المرأة بالتعاون مع The Presbyterian Foundation وهو بنسب فائدة متدنية، إضافة إلى الإقراض الذي يتم بفوائد متناقصة ضمن برنامج "حياتي" أيضاً.¹²³

121- جمعية البنوك في فلسطين. "إنفوغراف: مساهمات البنوك المجتمعية 2021". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3bm2TKa>

122- الصالحي، عبدالعزيز. "فرص وصول المرأة إلى التمويل في فلسطين: التحديات والإشكاليات". تشرين أول 2020، ص 11. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3VBGBG6>

123- المصدر السابق، ص 11-12



مؤسسات/شركات الإقراض الصغير في الضفة الغربية وقطاع غزة

على صعيد مؤسسات الإقراض المتخصصة، ومع نهاية العام 2020، بلغ عدد المؤسسات التي تزاوّل نشاط الإقراض المتخصص، والأعضاء في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (شراكة) 8 مؤسسات، تعمل من خلال 96 فرعاً ومكتباً.¹²⁴ وبلغ صافي محفظتها الائتمانية 249.8 مليون دولار، موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل هذه المؤسسات وأهدافها؛ حيث سيطر القطاع العقاري على نحو 32.7% من قيمة القروض الممنوحة، وتلاه القطاع التجاري بنسبة 29.5%، ثم قطاع الخدمات العامة بنسبة 11.9% والقطاع الزراعي بنسبة 11.4%، القطاع الصناعي 5%، القطاع السياحي 1.6%.¹²⁵ أما بخصوص مؤسسات الإقراض خارج الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغيرة والمتناهي الصغر يوجد أكثر من 25 مؤسسة إقراض (من ضمنها المؤسسات التي تقع تحت مظلة الشبكة).

وهنا لا بد لنا أن نسهب في الحديث حول "شراكة"، وهي مؤسسة غير ربحية، تأسست عام 2002 لتشكل تجمعاً لمؤسسات وبرامج تمويل المشاريع الصغيرة التي تهدف لتقديم خدمات إقراض وخدمات مالية للمنشآت الصغيرة، وتكرس دعمها لنمو هذه الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة.¹²⁶ في بداية العام 2019، بدأت فكرة الانتقال من شبكة لاتحاد، في مساعي شراكة للانتقال من جمعية مسجلة (NGO) إلى شركة غير ربحية، حيث ما زالت الشبكة "شراكة" مسجلة وفعالة لكن حالياً هي في مرحلة التصفية، لحين نقل عملها لأعمال الاتحاد.¹²⁷ ويوجد تحت سقف الاتحاد 8 شركات/مؤسسات كما ذكرنا سابقاً بالإضافة إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA، ليصبح المجموع 9 شركات/مؤسسات: شركة أصالة للإقراض، شركة فيتاس، شركة أكاد للتنمية والتمويل، شركة ريف للتمويل الصغير، شركة فاتن، شركة إبداع فلسطين، المؤسسة المصرفية الفلسطينية، دائرة التمويل الصغير في الأونروا، شركة الزيتونة للتمويل الإسلامي.¹²⁸ هذه الشركات/المؤسسات يبلغ عدد فروعها ومكاتبها في الضفة الغربية وقطاع غزة الآن حوالي 104 مكتباً وفرعاً، وهي التي زاد عددها عن العام 2020 نتيجة ضم شركة الزيتونة واحتساب فروع الأونروا بعد التحول من شبكة لاتحاد.¹²⁹

124- هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية. "تمويل المشاريع في فلسطين". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3PUSLH9>

125- المصدر السابق.

126- الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر. "نبذة عن شراكة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3Bw1YSn>

127- من مقابلة أجريت مع هبة حمارشة | منسقة البرامج في الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض (شراكة) – أجريت المقابلة في تاريخ 09 حزيران 2022.

128- المصدر السابق.

129- سلطة النقد الفلسطينية. "مؤسسات الإقراض المتخصصة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3z9AzCy>



تعتبر شركة الزيتونة هي آخر من انضم للاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض، في نهاية شهر 3 من العام 2022، لأنها شركة جديدة في الأساس، وتتبنى الشركة نظام التمويل الإسلامي لا الإقراض (أي نظام المربحة لا القروض).¹³⁰

قبل جائحة كورونا، كشفت ورقة حقائق صادرة عن "شراكة" بأن مجموع عدد العملاء النشطين في هذه المؤسسات/الشركات وصل 80,577 عميلاً، منهم 39,905 من الإناث، أي ما يقارب نصف العملاء النشطين،¹³¹ كما أن ورقة الحقائق كشفت أن الضفة الغربية تستحوذ على ما يقارب 79% من حجم المحفظة القائمة لمؤسسات الإقراض بمبلغ 205,643,230 مليون دولار، في حين استحوذ قطاع غزة على 21% منها بقيمة 54,821,751 مليون دولار.¹³²

كشفت ورقة حقائق صادرة عن الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغيرة ومتناهية الصغر (الشبكة سابقاً)، عن أن أكبر حجم محفظة قائمة يعود لمؤسسة فاتن، والتي بلغت قيمة حجم المحفظة القائمة لديها 97,902,924 مليون دولار أمريكي، تليها فيتاس ب 53,522,474 مليون دولار، ثم صندوق التنمية الفلسطيني ب 25,396,460 مليون دولار، فالمؤسسة المصرفية 20,054,912 مليون دولار، وخامساً شركة أصالة ب 15,300,295 مليون دولار.¹³³

(انظر/ي جدول رقم 4) ولن نتطرق للبرامج التمويلية الدولية للتمكين، لأن الهدف من الورقة هو فحص السياق الخاص لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين تحت مظلة السياسات الوطنية الفلسطينية.

130- من مقابلة هبة حمارة، ذكرت سابقاً.

131- الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر - شراكة. "ورقة حقائق حول قطاع مؤسسات الإقراض - حزيران (2019)". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2JT95bv>

132- المصدر السابق.

133- الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر - شراكة. "ورقة حقائق حول قطاع مؤسسات الإقراض - حزيران (2019)". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2JT95bv>



جدول رقم (4): مؤشرات حول شركات ومؤسسات الإقراض الفلسطينية الأكثر نشاطاً في العام 2019

الاسم	حجم المحفظة	العملاء النشطين	عدد الفروع والمكاتب	عدد الموظفين
فاتن	97,902,924	33,373	37	307
فيتاس	53,522,474	11,218	11	130
صندوق التنمية الفلسطينية	25,396,460	990	8	31
المؤسسة المصرفية	20,054,912	1,005	7	48
أصالة	15,300,295	5,305	7	55
الأونروا	14,783,987	16,227	11	169
ريف	14,515,741	3,827	11	51
أكاد	12,364,229	4,214	8	53
الإبداع	6,623,950	4,418	6	86

ملاحظة: الأرقام حول حجم المحفظة وحجم الصرف بالدولار الأمريكي

وكانت قد كشفت ورقة الحقائق أن مجموع عدد العملاء النشطين في هذه المؤسسات/الشركات وصل 80,577 عميل، منهم 39,905 إناث، أي ما يقارب نصف العملاء النشطين،¹³⁴ كما أن ورقة الحقائق كشفت أن الضفة الغربية تستحوذ على ما يقارب 79% من حجم المحفظة القائمة لمؤسسات الإقراض بمبلغ 205,643,230 مليون دولار، في حين استحوذ قطاع غزة على 21% منها بقيمة 54,821,751 مليون دولار.¹³⁵

134- المصدر السابق.

135- المصدر السابق.



استطاع الباحث أن يحصل على بيانات حول شركات ومؤسسات الإقراض الفلسطيني ولغاية شهر مارس من العام 2022، والتي تكشف أن عدد العملاء النشطين قد تراجع بشكل ملحوظ، لكن هذا ناجم وبشكل أساسي عن جائحة كورونا وأثرها بشكل كبير على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، مما أدى إلى تراجع عدد العملاء النشطين ليصل إلى 65,434 عميل نشط بعد أن كان العدد في العام 2019 حوالي 80,000 عميلاً نشطاً. لكن الملاحظ أيضاً أن حجم المحفظة القائمة لمؤسسات الإقراض قد ازداد ليصل 291,558 مليون دولار بعد أن كان حوالي 260,464 مليون دولار في العام 2019. كما لا بد من أن نذكر أن شركة الزيتونة كانت قد انضمت للسوق لتكون إحدى شركات التمويل وفقاً للنظام الإسلامي وأن صندوق التنمية الفلسطيني والمؤسسة الفلسطينية اندمجتا وعادتا للسوق بجسد واحد وهو المؤسسة المصرفية الفلسطينية (PCB).

جدول رقم (5): مؤشرات حول شركات ومؤسسات الإقراض الفلسطينية لغاية حزيران 2022 ¹³⁶		
الاسم	حجم المحفظة	العملاء النشطين
فاتن	150,335,331	26,215
فيتاس	55,396,939	14,860
المؤسسة المصرفية	40,986,232	1,852
أصالة	13,613,500	3,070
الأونروا	12,757,572	12,471
ريف	14,317,970	3,112
أكاد	11,403,229	3,132
الإبداع فلسطين	3,568,280	2,768
الزيتونة	2,760,119	109

ملاحظة: الأرقام حول حجم المحفظة وحجم الصرف بالدولار الأمريكي

136- من مقابلة أجريت مع هبة حمارة، ذكرت سابقاً.



وصل حجم المحفظة القائمة لجميع مؤسسات الإقراض الصغير ولغاية حزيران 2022 وفقاً لبيانات الاتحاد الفلسطيني لمؤسسات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر حوالي 302,955,182 مليون دولار، منها 13.48% في قطاع غزة وحوالي 86.5 في الضفة الغربية.¹³⁷ ووصل عدد المقترضات من الإناث حوالي 22,180 مقترضة بنسبة 32% من مجمل العملاء النشيطين/ت.¹³⁸

نلاحظ أن النسبة قد انخفضت كثيراً من حيث حجم المحفظة القائمة في قطاع غزة، وهذا ناجم عن جائحة كورونا وآثارها على الوضع الاقتصادي في القطاع، إذ لم يكن هنالك تدخلات لإنقاذ بنية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المتضررة على إثر الجائحة. بالإضافة إلى أن الأوضاع السياسية التي يمر بها القطاع والحصار المحكم على القطاع هي الأساس في تدهور الاقتصاد في القطاع لا بل وانهيائه، والتي لا يمكن تمكين المشاريع وبناء اقتصاد في القطاع في ظلها.

كما أن نسبة العملاء النشطاء من الإناث قد انخفضت بشكل واضح من حوالي النصف في حزيران 2019 إلى 32% من مجمل العملاء النشطاء في حزيران 2022، مما يعكس أيضاً الأثر الذي تركته الجائحة على خروج الإناث من دائرة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بالإضافة إلى تردي أوضاعهن الاقتصادية وعدم قدرتهن على الوصول إلى مصادر التمويل.

يرى المختصون في مؤسسات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر أن مقارنة هذه الشركات مع البنوك من حيث الفائدة تحتاج للتوضيح أكثر ليتسنى للأفراد فهم الاختلافات ما بين الشركات وبين البنوك، فهي تقارن من قبل الأفراد في المجتمع من حيث الفوائد، دون معرفة طريقة تمويل هذه المؤسسات وعملها التي تختلف عن البنوك، إذ يوجد تكلفة ونسبة على المحفظة مترتبة في الأساس لدى مؤسسات الإقراض، مما يعني أن تكاليف التشغيل أعلى في مؤسسات الإقراض من البنوك.¹³⁹

كما أن الإجراءات وتعليمات سلطة النقد المطبقة على البنوك هي مطبقة على شركات الإقراض أيضاً، ويتم حالياً دراستها ونقاشها في مساح لتغيير ذلك، لاختلاف رسالة شركات الإقراض عن البنوك، إذ يعتبر الهدف الأساسي لهذه الشركات غير ربحي وتنموي من حيث رسالة الشركات، ويعمل على تمويل المشاريع لدعم تنمية الشركات والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر لتكبر، كما يدعي المختصون/ات في شركات الإقراض الصغير.¹⁴⁰

137- الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر - شراكة. "ورقة حقائق حول قطاع مؤسسات الإقراض - حزيران (2022)". انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3rLK6g7>

138- المصدر السابق.

139- من مقابلة أجريت مع رشا قواسمة | المديرية التنفيذية لشركة أصالة للتنمية والإقراض - أجريت في تاريخ 21 تموز 2022.

140- المصدر السابق.



ولا بد من الإشارة إلى أن بعض هذه الشركات كانت تتبع مؤسسات غير حكومية في عهدها السابق، ونقصد بذلك قرار رقم (132) لسنة 2011م بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة،¹⁴¹ الذي جاء ليمهد لمرحلة فصل البرامج الإقراضية في المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتكون شركات إقراض غير ربحية في مرحلة لاحقة، مع استثناء الأونروا من ذلك في قرار رقم (66) لسنة 2017م الذي عدل على المادة (36) من القرار رقم (132) لسنة 2011م.¹⁴²

لكن هذا لا يعني إعفاء مؤسسات الإقراض الصغيرة من مسؤوليتها تجاه رسالتها، فالرسالة في الأساس هي أن يكون هنالك برامج إقراض تراعي الفئات المختلفة في المجتمع وتساهم هذه البرامج بتنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في المجتمع، لا أن تزيد العبء عليها وتثقل كاهلها عبر الفائدة والإجراءات، وهي قضية تحتاج لنقاش على مستوى هذه الشركات وسلطة النقد الفلسطينية. بمعنى أن الغاية الأساسية من وجود مؤسسات إقراض لم تعد تلبى الاحتياج المرجو من فكرة وجود هذه المؤسسات، فهي لم تعد تتقاطع مع فكرة بنك الفقراء على سبيل المثال، الذي يقوم على أساس تمويل مشاريع صغيرة للفقراء من أجل النهوض بواقع أفضل لهم. ولا نلمس في الضفة الغربية وقطاع غزة أي توجه لإنشاء بنوك زراعية مثلاً، تقدم خدمات مالية للمزارعين وتراعي كافة الخصائص المتعلقة بالزراعة والدورة الزراعية.

بالعودة لشركة أصالة للتنمية والإقراض على سبيل المثال، والتي تأسست في عام 2014 نتيجة لاعتماد قانون البنوك الجديد¹⁴³ والذي يشمل مؤسسات الإقراض المتخصصة، وهي شركة تنمية فلسطينية تعمل على دعم وتمكين النساء والشباب من خلال تقديم خدمات مالية مناسبة لهم لتأسيس وتطوير المشاريع الإنتاجية وخلق فرص عمل دائمة مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر.¹⁴⁴ تبلغ نسبة المقترضات من إجمالي المقترضين في الشركة حالياً حوالي 72%، إذ تقوم الشركة بتمويل الذكور لكن تركز الشركة في الأساس في التمويل على الإناث.¹⁴⁵ ويوجد توجه لدى الشركة في زيادة عدد المقترضات والمستفيدات من برامج الشركة إلا أن الوصول للذكور أساسي لزيادة حجم المحفظة.¹⁴⁶ وضمانات الإقراض في الشركة هي الشيكات أو الكمبيالات أو كفالات شخصية، ومعظم البرامج تضع العمر ضمن الشروط كحد أدنى 18 عاماً.

141- قرار رقم (132) لسنة 2011م بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3Mxz4oi>

142- قرار رقم (66) لسنة 2017 بشأن تعديل القرار رقم (132) لسنة 2011م بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3MBOU13>

143*- القانون مع اجراءات سلطة النقد الفلسطينية تطلب تحويل كافة برامج الاقراض المتخصصة لتكون تحت شركة مساهمة خصوصية مسجلة في وزارة الاقتصاد ومرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

144- من موقع شركة أصالة للتنمية والإقراض. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3cWnGV9>

145- من مقابلة رشا قواسمة، ذكرت سابقاً.

146- المصدر السابق.



ومن الاطلاع على كل من الجدول رقم (4) ورقم (5) أن شركة أصالة تراجع حجم محفظتها لتصل حوالي 13,133 مليون دولار في العام 2022 بعد أن كان حجم المحفظة في العام 2019 حوالي 15,300 مليون دولار، كما أن عدد المقرضين/ات وصل إلى حوالي 3,051 مقرض/ة في العام 2022 بعد أن كان 5,305 مقرضاً/ة في العام 2019.

ويوجد في الشركة حالياً مجموعة من البرامج الإقراضية التي من الممكن تصنيفها كالاتي¹⁴⁷:

- قرض تأسيس المشروع والذي تتراوح قيمته من 1,000 دولار – 6,000 دولار. (الفئة المستهدفة منه الإناث والذكور)
- قرض تطوير المشروع والذي تتراوح قيمته من 3,000 إلى 40,000 دولار. (الفئة المستهدفة منه الإناث والذكور)
- قرض سيدتي تتراوح قيمته من 1,000 إلى 3,000 دولار. (الفئة المستهدفة منه الإناث فقط)
- قروض تحسين السكن من 1,000 إلى 15,000 دولار. (الفئة المستهدفة منه الإناث فقط)
- قرض التعليم لغاية 1,000 إلى 3,000 دولار. (الفئة المستهدفة منه الإناث والذكور)
- القرض البيئي وتتراوح قيمته ما بين 4,000 إلى 5,000 دولار (الفئة المستهدفة منه الإناث والذكور)

وعند السؤال حول القروض الشخصية من إجمالي محفظة الشركة، تبين أن القروض الشخصية الهدف منها حاجة الناس، نسبتها 20% من مجمل المقرضين/ات ومن 10% من إجمالي المحفظة، لأن الهدف الأساسي للشركة هو تنموي، إذ تعتمد الشركة على 90% من قيمة إجمالي المحفظة بالعمل للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.¹⁴⁸

بخصوص الفوائد، يمكن القول أن القروض الشخصية نسبة الفائدة عليها أعلى (من 14-18%) لأن المخاطرة أعلى، حيث لا يوجد ضمان للدخل، في حين قروض المشاريع يكون هنالك مصدر للدخل واضح يضمن على الأقل عدم التعثر. أما الفائدة المترتبة على قروض المشاريع تتراوح الفائدة عليها من 8% وتصل 12% في حال كان القرض أكثر من 20 ألف دولار أمريكي.¹⁴⁹

147- من موقع شركة أصالة للتنمية والإقراض. انظر/ي الرابط: <https://bit.ly/3vzhZTt>

148- من مقابلة رشا قواسمي، ذكرت سابقاً.

149- المصدر السابق.



ولو أخذنا المؤسسة المصرفية الفلسطينية^{150*} على سبيل المثال، لوجدنا أنها تقسم برامج التمويل التي تقدمها وفقاً للقطاعات، إذ يوجد فيها برنامج لتمويل وتطوير المشاريع النسوية، تمويل قطاع السياحة والخدمات السياحية، والتمويل الشخصي، تمويل وتشطيب وتحسين السكن، تمويل قطاع النقل والمواصلات، برنامج تحويل المهن التخصصية، برنامج الشباب المبادرين والمبدعين "فكرة"، تمويل توليد الطاقة البديلة والمتجددة، تمويل التجارة، تمويل قطاع الخدمات، تمويل قطاع الزراعة والتصنيع الزراعي، تمويل الصناعات والحرف.¹⁵¹ كما وتتيح المؤسسة المصرفية الفلسطينية خيار التمويل الإسلامي ضمن برامجها الإقراضية.

المؤسسة المصرفية الفلسطينية هي ثالث أكبر شركة إقراض من حيث المحفظة، لكن ليس من حيث عدد المقترضين/ت، مما يعني أنها تركز في الأساس على تمويل مشاريع صغيرة أو متوسطة لكن بمبالغ كبيرة، إذ وصل حجم المحفظة فيها حوالي 40,986,232 مليون دولار، وعدد العملاء النشطين/ات هو 1,852 مقترضاً/ة مع نهاية حزيران من العام 2022 (انظر/ي جدول رقم 5). ولا بد لنا من أن نشير إلى أن النساء يشكلن 17% فقط من المقترضين/ات في محفظة المؤسسة المصرفية الفلسطينية،¹⁵² مما يؤشر إلى إمكانية وزيادة عدد المقترضات إذا ما كان هنالك برامج مخصصة للنساء، وبرامج للأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص.

أطلقت المؤسسة المصرفية الفلسطينية برنامج "سواعد"، وهو برنامج تمويل مشاريع إنتاجية للأشخاص ذوي الإعاقة، الأشخاص ذوي الإعاقة جزء من المجتمع ويقعون ضمن دائرة الاستهداف في برامج المؤسسة المصرفية الفلسطينية، لذلك تم توفير برامج قروض ميسرة، للبدء بمشاريعهم الخاصة والعمل على تطويرها بسهولة في الإجراءات مع المؤسسة المصرفية الفلسطينية. هذا جميعه يهدف نشر ثقافة العمل الحر (مشاريع خاصة) للأشخاص ذوي الإعاقة، لمن لديهم/ن الرغبة والقدرة على الإنتاج والعمل والمساهمة في توفير فرص عمل لهم وتمكينهم اقتصادياً وتعزيز وصولهم/ن إلى سوق العمل الفلسطيني والحد من البطالة بين صفوفهم/ن.¹⁵³ يقدم هذا البرنامج مجموعة من الامتيازات من ضمنها أنه يصل لـ 90% من قيمة المبلغ، والحد الأعلى للتمويل هي 12 ألف دولار، وفترة سداد لغاية 48 شهر شاملة فترة السماح التي تصل إلى 3 أشهر.¹⁵⁴

150*- تعود نشأة مجموعة المؤسسة المصرفية الفلسطينية إلى العام 1986، حيث تم تأسيس ثلاث مؤسسات هي المؤسسة العربية للتنمية والإقراض (ADCC)، مجموعة التنمية الاقتصادية (EDG)، والشركة العربية الفنية للتنمية (TDC). وجاء تأسيس هذه المؤسسات استجابة لغياب الخدمات المصرفية في فلسطين بسبب إغلاق الاحتلال لجميع المصارف الفلسطينية والعربية العاملة في فلسطين عام 1967، وكذلك لمواجهة الأزمة الاقتصادية العامة والتراجع الكبير في عمل القطاعات الإنتاجية والارتفاع الحاد في معدلات الفقر والبطالة.

151- المؤسسة المصرفية الفلسطينية. "برامج التمويل". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3T4K7Y3>

152- من مقابلة هبة حمارشة، ذكرت سابقاً.

153- من مقابلة أجريت مع محمد خير | مدير دائرة الائتمان في المؤسسة المصرفية الفلسطينية - أجريت في تاريخ 01 أيلول 2022

154- المصدر السابق.



كما ويضع البرنامج شروطاً وأحكام من ضمنها أن يكون لدى المستفيد خبرة في مجال المشاريع الصغيرة وإدارتها، وأن يتم إثبات الإعاقة بتقارير طبية معتمدة من وزارة الصحة.¹⁵⁵

هنا عدنا لإشكالية الخبرة في مجال المشاريع وإدارتها، هذا الشرط الذي يقصي من ليس لديهم/ن أي خبرة في مجال المشاريع الصغيرة، بالتالي يقصي من يسعى وتسعى لتأسيس مشروع خاص بها. وعند السؤال حول هذه النقطة أفاد المسؤولون في المؤسسة المصرفية أن في حال لم يكن هنالك خبرة في المشاريع، لا يحرم من يسعى أو تسعى للحصول على تمويل لمشروعه/ا من الفرصة.¹⁵⁶ كما أن الإشكالية الأساسية التي واجهت الباحث، هي أنه لا يوجد معلومات منشورة حول برنامج "سواعد" على موقع المؤسسة المصرفية الفلسطينية، ولم يروج لهذا البرنامج بالشكل المطلوب بتاتاً، ولم يلاحظ أبداً أن آلية الترويج للبرنامج مواءمة أم لا للأشخاص ذوي الإعاقة.

155- المصدر السابق.

156- المصدر السابق.



الفصل الرابع

الأشخاص ذوي الإعاقة والشمول المالي

لا يوجد أي جزئية تتحدث عن الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين 2018-2025، إلا أنه وفي خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (خطة التنفيذ) وردت جزئية وحيدة تتعلق بـ "ذوي الاحتياجات الخاصة" في الهدف الاستراتيجي الأول (زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع)، في النشاط الثالث لتحقيق الهدف الفرعي (تعزيز القدرات المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل)، وهو نشاط رقم 3.2.1 "تطوير وتنفيذ برامج توعية تستهدف ذوي الدخل المحدود والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة".¹⁵⁷ وتشير الخطة إلى أن تاريخ الانتهاء من هذا النشاط سيكون مع نهاية العام 2022، لكن بكل تأكيد كانت سنة الجائحة لتعيق تنفيذ كافة أنشطة الخطط الاستراتيجية الوطنية وغيرها، كما تولي الخطة الجهات المسؤولة عن ذلك كلاً من وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية ومؤسسات الإقراض متناهي الصغر.¹⁵⁸ لكن لم تذكر الخطة أي نشاط آخر يتعلق بالشمول المالي وتضمن الأشخاص ذوي الإعاقة وذوات الإعاقة ضمن الاستراتيجية والخطة.

سلطة النقد كانت قد أصدرت تعليمات رقم (8) في العام 2017 بشأن ملاءمة مباني المصارف والخدمات المصرفية لمطلوبات الأشخاص ذوي الإعاقة. والتي جاء فيها مواد تتحدث عن مواصفات المباني الهندسية لملاءمة الأشخاص ذوي الإعاقة.

جاءت هذه التعليمات عقب اجتماعات مع الاتحادات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة وأبرزها الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة، وأصحاب العلاقة على مدار العام 2016، إذ تم عقد ورشتي عمل كانت الأولى عن تحديد الاحتياج والثانية تم تقديم مسودة للجهات المعنية حول التعليمات الخاصة بملاءمة مباني المصارف والخدمات المصرفية لمطلوبات الأشخاص ذوي الإعاقة، وأخذ التغذية الراجعة من كافة الجهات المشاركة والتعديل على التعليمات لتخرج بصيغتها النهائية التي خرجت على شكلها الحالي.¹⁵⁹

157- سلطة النقد الفلسطينية. "خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025". فلسطين: رام الله. 2019، ص.3. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3JyRT96>

158- المصدر السابق.

159- من مقابلة مهند سلعوس، ذكرت سابقاً.



تنص المادة (4) من التعليمات على مواصفة المداخل والممرات والأسطح، وجهاز رفع آلي في الفروع القديمة التي تقع في الطوابع العليا، والمصاعد الكهربائية ومداخل واسعة ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة في مقرات ومكاتب الفروع بما يتناسب مع متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة (جميع أنواع الإعاقات)، وتوفير مكتب خاص في كل فرع يتلاءم مع متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع الشعار الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل واضح على المكتب، بالإضافة إلى مراعاة توفير موقف سيارة خاص للأشخاص ذوي الإعاقة في كل فرع في حال توفر مواقف مخصصة للمصرف.¹⁶⁰

وفي المادة (5) نصت التعليمات على توفير نماذج فتح حساب وعقود التسهيلات بالخط المكبر مطبوعة بنظام بريل، واعتماد توقيع العميل المكفوف أو ذو الإعاقة السمعية دون اشتراط وجود شهود، وفتح الحسابات وكافة المعاملات المصرفية للمكفوفين عن طريق البصمة، وتكليف موظف من الفرع بقراءة الشروط والأحكام الأساسية الخاصة بفتح الحساب للمكفوفين وضعاف البصر (إعاقة بصرية كلية/ جزئية)، ومساعدتهم على تعبئة النماذج والطلبات والعقود في حال طلب العميل ذلك (على أن يتم ذلك من قبل موظفين اثنين من المصرف في حال عدم وجود شهود)، واعتماد الوكالات العدلية المتعلقة بقيام العملاء ذوي الإعاقة بتعيين وكلاء لهم لإدارة حساباتهم مع ضرورة توعيتهم بالمخاطر المترتبة على استخدام هذه الوكالات وطرق إلغائها، ومنح العميل ذو الإعاقة بطاقة صراف آلي / بطاقة ائتمان أو دفتر شيكات وفق طلب العميل المسبق وذلك بعد الحصول منه على إقرار خطي بإخلاء مسؤولية المصرف وإطلاعه على كافة تفاصيل المخاطر المصاحبة للخدمة المطلوبة، وتوفير صناديق أمانات تتناسب مع متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث سهولة الوصول لها واستخدامها، أو توفير صناديق متحركة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في حال تعذر دخولهم.¹⁶¹

المادة (6) من التعليمات تتحدث عن أجهزة الصراف الآلي الموقع الإلكتروني، إذ تنص على توفير أجهزة صراف آلي ناطقة باللغة العربية بحيث تكون أزرارها بنظام بريل، على أن يتوفر بالحد الأدنى جهاز صراف آلي واحد لكل مصرف في كل مدينة على الأقل، وطباعة الشعار الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة على أجهزة الصراف الآلية المتوافقة بشكل كامل مع استخدامات الأشخاص ذوي الإعاقة مع الإعلان عن موقع هذه الأجهزة على الموقع الإلكتروني للمصرف، وتطوير الموقع الإلكتروني للمصرف للملاءمة لاستخدامه من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة مثل توفير مواد سمعية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.¹⁶²

160- تعليمات سلطة النقد رقم (8) لسنة 2017 بشأن ملاءمة مباني المصارف والخدمات المصرفية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

161- المصدر السابق.

162- المصدر السابق.



ووضعت سلطة النقد عقوبة وغرامة في المادة (7) من التعليمات على كل من يخالف أحكام هذه التعليمات بغرامة لا تقل عن 5,000 دولار أمريكي ولا تزيد قيمتها عن خمسة عشر ألف دولار أمريكي.¹⁶³

بدأت هذه الإجراءات في حيز التنفيذ مع بداية العام 2018، بعض البنوك طلبت تمديد الفترة لبعد بداية العام 2018 وحصلت على الموافقة، وذلك لإتاحة الفرصة لها والمجال في أن تقوم بتنفيذ المتطلبات المنصوص عليها في تعليمات سلطة النقد.¹⁶⁴ كما أنه لم يسبق أن تم مخالفة أي بنك وفقاً لبند العقوبات والغرامات في المادة (7)، بمعنى أن جميع البنوك عملت على تنفيذ تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، وفي المثال على ذلك: بعض البنوك لديها أفرع في عمارات تجارية قديمة، لا يوجد فيها مصاعد، أحدها في مدينة نابلس، استمرت متابعة سلطة النقد لهذه المسألة لحين أن قام البنك بتركيب مصعد داخل العمارة بالرغم من أنها قديمة.¹⁶⁵ وتقوم سلطة النقد بمتابعة هذه المسألة من خلال لجان التفتيش التي تقوم بعمل جولات دورية للتحقق من أن كافة التعليمات مطبقة.¹⁶⁶

بالرغم من أن سلطة النقد أصدرت تعليمات جيدة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وتغطي القدرة على الوصول والحصول على الخدمات وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن المجموعات البؤرية التي تم عقدها خلال فترة إجراء الدراسة تعكس وجود فجوة في تطبيق البنوك لهذه التعليمات، على الأقل وفقاً لرؤية المبحوثات المشاركات في المجموعات البؤرية، مما يعني أنه لا بد من مراجعة هذه المسألة والشكاوي المتعلقة بغياب مواءمة كافة الفروع أو الصرافات، وذلك من خلال أخذ تغذية راجعة من المستفيدين من هذه الخدمات، والعمل على تحسين ذلك وفقاً لتطلعاتهم وما يرونه مناسباً. بالإضافة إلى ضرورة كشف الفروع والمباني المصرفية المواءمة في كل محافظة، حتى يتسنى للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على الخدمات. هذه المسألة سنعرض عليها بالتفاصيل في الجزئية المتعلقة بالنتائج والاستنتاجات في هذه الدراسة.

163- المصدر السابق.

164- من مقابلة مهند سلعوس، ذكرت سابقاً.

165- المصدر السابق.

166- المصدر السابق.



برنامج قروض تمويل مشاريع لذوي الإعاقة ضمن صندوق استدامة

في نهاية العام 2021 وبالتزامن مع يوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، قام بنك فلسطين بإطلاق محفظة مالية لتكون برنامجاً إقراضياً لتمويل المشاريع للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بالتعاون مع وزارة العمل ومع الصندوق الفلسطيني للتشغيل، وسلطة النقد الفلسطينية.¹⁶⁷ وجاء البرنامج وفقاً لبنك فلسطين والجهات المختصة بمزايا مختلفة ووضع مجموعة من الشروط المفروضة على الراغبين في الاستفادة من البرنامج.¹⁶⁸ يأتي هذا البرنامج ضمن إطار عمل صندوق استدامة، محفظة الصندوق تقدر بحوالي 420 مليون دولار،¹⁶⁹ وجاء هذا البرنامج عقب إعلان بنك فلسطين عن إطلاق محفظة مالية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. يوجد لصندوق استدامة مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تمويلها لتغطي قطاعات متخصصة مختلفة والقطاعات الاقتصادية المتضررة والمشاريع الصغيرة للتعافي من آثار جائحة كورونا.¹⁷⁰ وعلى ما يبدو، أن هذه المحفظة التي أطلقها بنك فلسطين تأتي ضمن برنامج تمويل المشاريع متناهية الصغر، إذ تشترك مجموعة من المصارف في صندوق "استدامة" من بينها بنك فلسطين.

في بداية إطلاق البرنامج، لم يكن هنالك معرفة للأشخاص ذوي الإعاقة حول البرنامج بشكل جيد، حيث أن الآلية التي تم الإعلان عنها حول البرنامج لم تكن مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة، مما دفع اللجنة الممثلة عن الأشخاص ذوي الإعاقة طلب تمديد فترة تقديم الطلبات للاستفادة من البرنامج، بالإضافة إلى أن من يقرأ الشروط يستشف أن المشاريع الجديدة ليس لديها فرصة للاستفادة من البرنامج، وهي مسألة في غاية الإجحاف إذا ما طبقت، لأن الفكرة الأساسية هي تشغيل وتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل في ظل نسب البطالة العالية بينهم/ن. لكن هذه المسألة تم نقاشها والاتفاق داخلياً على أن يستوعب البرنامج المشاريع الجديدة الناشئة.¹⁷¹

167- موقع بنك فلسطين. "برنامج قروض تمويل مشاريع لذوي الإعاقة ضمن صندوق استدامة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3de93N9>

168- المصدر السابق.

169- من مقابلة مهند سلعوس، ذكرت سابقاً.

170- سلطة النقد الفلسطينية. "صندوق استدامة لتمويل القطاعات الاقتصادية". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3zEEcAW>

171- من مقابلة أجريت مع صفية العلي | رئيسة مجلس إدارة جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة – أجريت المقابلة في تاريخ 10 آب 2022.



يوجد مجموعة من البنود التي لا بد من الإشارة إليها وتوجيه مجموعة من الملاحظات حولها. وقبل الخوض في البنود، لا بد من الإشارة إلى أنه تم الاتفاق ضمناً (ضمن إطار اللجنة) على أن يكون هنالك توزيع بالتساوي بناءً على النوع الاجتماعي (50% ذكور و50% إناث)، كما أنه في حال لم يتم توزيع المبلغ بشكل كامل، أي تم دراسة الطلبات ولم تصل مجمع القروض إلى مليون دولار، سيتم إعادة النظر في الطلبات التي تم رفضها في البداية، لحين الاستفادة من كافة المبلغ في المحفظة.¹⁷²

وبالعودة للبنود الخاصة بالبرنامج، يضع البرنامج حدوداً عمرية بأن يكون عمر الاستفادة في البرنامج من عمر 22-40 عاماً،¹⁷³ هذه مسألة تحتاج لمراجعة، إذ أن الفئة العمرية فوق عمر 40 عاماً مستثناة من هذه الخدمة، وهو ما يعني استثناء المئات من ذوي الإعاقة ضمن دائرة الاستفادة من هذه الخدمة. كما أن الذكور والفتيات بالتحديد دون سن الـ 22 لن يستطيعون/يستطعن الاستفادة من خدمات البرنامج. وعند الاستفسار أكثر حول هذه الجزئية، تبين أن هذه المسألة تمت مناقشتها على صعيد اللجنة المختصة بمتابعة البرنامج وسيهر داخلياً، وهي التي تضم بنك فلسطين ووزارة العمل وسلطة النقد والمؤسسات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة (جمعية نجوم الأمل، الاتحاد الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة، اتحاد الصم، جمعية بيت لحم العربية للتأهيل)، وفي محصلة النقاشات تم الاتفاق على استثناءات لمن هم/ن دون 22 عاماً ومن هم/ن أكبر من 40 عاماً، على أن تتم دراسة الملف بشكل مفصل.¹⁷⁴

لا بد من التركيز على أن أحد أهم المزايا الإيجابية في البرنامج، بالإضافة إلى أنه بفوائد صفرية، أنه يوجد فترة سماح تصل إلى 12 شهراً، وهي مسألة جيدة إذا ما أردنا قياس فترة السماح وفقاً لبرامج الإقراض وحتى الحسنة منها، كما أن فترة تسديد القرض بحد أقصاه 48 شهراً، وهي مسألة أيضاً جيدة وتحسب لهذا البرنامج على أنها محفزة.

ويضع البرنامج شرطاً وهو أن يكون لدى المستفيد/ة القدرة على إدارة مشاريع متناهية الصغر،¹⁷⁵ وهنا يجب أن نطرح على أنفسنا سؤالاً جوهرياً وهو: ما هو الضمان بأن يكون لدى المتقدمين/ات هذه المعرفة؟ وماذا قدم المشرفون على البرنامج خدمات لضمان معرفة المتقدمين للبرنامج بإدارة المشاريع متناهية الصغر؟ وإذا لم يكن هنالك معرفة لدى الغالبية العظمى منهم، كيف ستجري عملية الاستفادة من برنامج الإقراض؟

172- المصدر السابق.

173- موقع بنك فلسطين. "برنامج قروض تمويل مشاريع لذوي الإعاقة ضمن صندوق استدامة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3de93N9>

174- من مقابلة صفيية العلي، ذكرت سابقاً.

175- موقع بنك فلسطين. "برنامج قروض تمويل مشاريع لذوي الإعاقة ضمن صندوق استدامة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3de93N9>



كما ويوجد شرط بأن يكون مستوى التعليم للثانوية العامة أو ما يعادلها كحد أدنى،¹⁷⁶ وهنا نطرح مجموعة من التساؤلات الجديدة أيضاً، حول مدى تحقيق العدالة في توزيع الفرص خصوصاً في ظل نسب عالية لخروج الأشخاص ذوي الإعاقة من سلك التعليم؟ عند الاستفسار عن هذه المسألة أكثر، وجدنا أنها أيضاً خضعت للنقاش من قبل اللجنة المختصة، وتم الاتفاق على استثناء هذا الشرط، خصوصاً وأن بعض المشاريع لا تحتاج إلى تعليم ثانوي وعالي، كمشاريع تربية الأغنام والمشاريع الزراعية.¹⁷⁷ كنا قد بينا في هذه الدراسة أن عدد الأميين من الأشخاص ذوي الإعاقة (في عمر 15 سنة فأكثر) كان قد وصل حوالي 24,561 فرداً، أي ما نسبته 31.6% من مجمل الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة.¹⁷⁸

يوجد أيضاً شرط بأن لا يكون المتقدم/ة مستفيد/ة من جهات أخرى، أو صاحب/ة استثمارات وعقارات، أو تتقاضى/ يتقاضى رواتب شهرية بانتظام،¹⁷⁹ وهذا مفهوم ومستوعب وشرط عادل، إلا أن هنالك تخوف من أن المستفيدين من برامج التنمية الاجتماعية كبرنامج التحويلات النقدية، أن يخرجوا خارج معادلة التقديم، فهل يوجد ضمانات حول ذلك؟ ولن يرغبون/يرغبين بالتقدم لبرنامج الإقراض، هل يوجد ضمانات ألا تخرج أسماؤهم من الاستفادة من برنامج التحويلات النقدية، خصوصاً وأن الدراسات السابقة تشير إلى أن هنالك عشرات آلاف الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية هي عائلات لديها شخص من ذوي/ذات الإعاقة على الأقل.¹⁸⁰

ننتقل عقب ذلك إلى الضمانات المترتبة على من يرغب/ترغب بالاستفادة من البرنامج، حيث يطلب من المتقدم/ة إثبات إقامة من الهيئة المحلية التي تسكن فيها المقترضة/أو المقترض منذ 3 سنوات على الأقل،¹⁸¹ هل يستثنى من ذلك من كان/ت قد انتقل/ت من مكان سكنه/ا خلال الثلاث سنوات الأخيرة؟ أما بخصوص أكثر الضمانات تعجيزاً وهو إثبات مهنة (كتاب من بلدية أو مجلس محلي، أو عقد إيجار، أو فواتير)،¹⁸² وفي الحقيقة هذا الضمان يعتبر من أكثر الضمانات التي تضع عقبات أمام أصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، لا من الأشخاص ذوي الإعاقة فقط، بل من جميع المنخرطين في منظومة الإنتاج الصغيرة ومتناهية الصغر، لأن معظم هذه المشاريع هي مشاريع غير مسجلة، وبالتحديد المشاريع النسوية منها.

176- المصدر السابق.

177- من مقابلة صفية العلي، ذكرت سابقاً.

178- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017". آذار 2019، ص 41. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3JKxpKB>

179- موقع بنك فلسطين. "برنامج قروض تمويل مشاريع لذوي الإعاقة ضمن صندوق استدامة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3de93N9>

180-

181- موقع بنك فلسطين. "برنامج قروض تمويل مشاريع لذوي الإعاقة ضمن صندوق استدامة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3de93N9>

182- المصدر السابق.



يستلم الراغبون/ات في الحصول على الخدمة طلبات التقدم للبرنامج من خلال مكاتب التشغيل في مديريات العمل التابعة لوزارة العمل في محافظات الضفة الغربية وبالنسبة لمحافظات قطاع غزة يمكن التوجه إلى فروع بنك فلسطين ومكاتبه للحصول على الطلبات.¹⁸³ في الحقيقة هذا البند لم يأخذ أي خصوصية للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتحديد النساء، وليس من المطلوب من الجهات المختصة والبنوك أن تقوم بإيصال الطلبات لمنازل الراغبين/ات في الحصول على الخدمة، لكن على الأقل أن يكون هنالك فرصة لتعبئة الطلب إلكترونياً -على أن يكون مواءماً- لمن يستطيع/تستطيع، خصوصاً أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون/ن مجموعة من المعوقات البيئية التي تعيق وصولهم/ن للخدمات بسهولة ومن ضمنها عدم مواءمة المواصلات وغيرها، وعلمنا ألا ننسى أن الإعاقة الحركية الأكثر انتشاراً بين البالغين. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن يكون الطلب مواءماً لجميع أنواع الإعاقات، أي أن يأخذ بعين الاعتبار أيضاً الإعاقات البصرية على سبيل المثال.

كان بنك فلسطين وفي العام 2018 قد أطلق محفظة شبيهة بهذه المحفظة للأشخاص ذوي الإعاقة، لكن كانت قيمتها حوالي نصف مليون دولار، واستفاد منها حوالي 74 مستفيداً/ة.¹⁸⁴ لذا من المتوقع على الأقل أن يستفيد من هذه المحفظة حوالي 150 مستفيداً/ة. مع العلم أن مجموع الطلبات التي قبلت حتى تاريخ تنفيذ هذه الدراسة هي 111 طلباً، وتتراوح قيمة المشاريع الممنوحة ما بين 2,000 دولار إلى 10,000 دولار،¹⁸⁵ لكن ما زال البرنامج مستمراً وما زال العمل على قبول الطلبات كذلك، لحين الانتهاء والحصول على العدد النهائي خلال نهاية شهر آب من العام 2022.

183- المصدر السابق.

184- من مقابلة صفية العلي، ذكرت سابقاً.

185- المصدر السابق.



توجهات النساء ذوات الإعاقة والحصول على الخدمات

خلال فترة تنفيذ الدراسة، تم عقد مجموعتين بؤريتين، واحدة في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة، واستهدفت المجموعات البؤرية نساء من ذوي الإعاقة. شارك في المجموعات البؤرية 25 مشاركة (12 في الضفة الغربية و11 في قطاع غزة)، تم تنفيذ المجموعة البؤرية للضفة الغربية في مقر جمعية نجوم الأمل ومجموعة قطاع غزة عبر الاتصال المرئي (تقنية زووم). جاء تنفيذ المجموعات البؤرية لفهم مصدر الفجوات فيما يتعلق بالشمول المالي للأشخاص ذوي الإعاقة وبالتحديد النساء، وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع هدف هذه الدراسة، بالإضافة لقياس إذا ما كانت السياسات المتبعة وغيرها حتى اللحظة ملموسة على أرض الواقع أم لا.

توجهات النساء ذوات الإعاقة نحو خدمة الإقراض والخدمات المصرفية

عند سؤال المشاركات في المجموعات البؤرية حول القروض ورأيهن في الحصول على قروض، أشارت معظم المشاركات إلى أن القروض حرام، مشاركة واحدة من غزة ومشاركيتين من الضفة لم يكن لديهن أحكام دينية بخصوص هذا الشأن. هنالك مشاركة واحدة أشارت إلى أنها حصلت على قرض بالنظام الإسلامي من أجل شراء سيارة (قرض شخصي بنظام المربحة)، وعبرت عن أنها غير مقتنعة تماماً بأنه مختلف عن القروض التجارية، إلا أنها على حد قولها تريد أن "تبري ذمتها" فقط من الناحية الدينية. وتصف المبحوثة أنها توجهت لأحد البنوك الإسلامية للحصول على قرض لشراء سيارة شخصية هي وزوجها، وعند التمحص أكثر في المسألة، تبين لها هي وزوجها أن البنك كان قد أضافه 33 ألف شيقل على قيمة السيارة في السوق، في حين أنها لو حصلت على قرض شخصي من بنك تجاري لحصلت ربما على نسبة فائدة لا تزيد على قيمة السيارة بنفس القدر من المال.¹⁸⁶ كما وتشير المبحوثة أنه لم يتم سؤالها أبداً عن الإعاقة، إلا حينما أرادوا أوراقاً ثبوتية لشركة التأمين التي يجب الحصول على وثيقة تأمين على الحياة من خلالها عند التقدم للحصول على قرض بغض النظر بالمربحة أم بفائدة.¹⁸⁷

186- من مخرجات المجموعة البؤرية للمشاركات في الضفة الغربية - أجريت في تاريخ 17 تموز 2022.

187- المصدر السابق.



لكن عند الاستفسار أكثر حول مسألة البعد الديني لدى المبحوثات بالمجمل، وجدنا أن المسألة لها أبعاد مصاحبة للأحكام الدينية، حيث أن معظم لم يعربن عن استعدادهن لأخذ قروض بالنظام الإسلامي (المرابحة)، وذلك لتخوفهن من عجزهن عن الدفع. بل أننا ابتعدنا في هذه الجزئية قدر الإمكان عن القطاع المصرفي، وسألنا المشاركات عن فكرة المشاركة في آلية توفير ضمن الأعراف والأنظمة الاجتماعية الاقتصادية التقليدية، وهي "الجمعية الدورية"، وهي نظام اجتماعي-اقتصادي محلي للحصول على تمويل دون فائدة ودون التزامات مشروطة أو ضمانات، على أن يسد المبلغ بالكامل. ترددت المشاركات حتى في الاستعداد للمشاركة في هذا النظام من الالتزام.

تجمع المبحوثات على أنهن لا يفكرن في هذه الخيارات لأنهن لا يملكن فرصاً للعمل ومشاريع تدر عليهن دخل، بالتالي هنالك تخوف من الدخول في دائرة الالتزام تجاه المجتمع أيضاً لا فقط القطاع المصرفي، والتي قد تشكل عليهن أعباءً جمة. حتى أن من سبق وشاركن سابقاً في هذا النظام للتوفير، كن قد أنفقن الأموال على احتياجات شخصية أو لسداد ديون متراكمة للعائلة، لا لتسخيرها في مشاريع، وهذا أيضاً متوقع حيث أن هذه المبالغ لا تكون بالعادة كبيرة لتأسس رأسمال تشغيلي لمشروع صغير أو متوسط.

وعلى صعيد المعرفة، لم تنكر المشاركات في المجموعات البؤرية أنهن لا يعرفن كثيراً حول الخدمات المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي، وأنهن يحتجن لزيادة معارفهن حول ذلك، حتى أن هذه كانت واحدة من توصيات المجموعة البؤرية التي نفذت في قطاع غزة. ومن المنوط بالبنوك وشركات الإقراض العمل على زيادة هذه المعرفة لديهن ولدى الأشخاص ذوي الإعاقة بالمجمل.

وعلى ما يبدو، تبقى الجمعيات الفاعلة ومؤسسات المجتمع المدني هي المنفذ الأنسب للنساء ذوات الإعاقة في الحصول على تمويل لتنفيذ مشاريعهن، تشاركنا إحدى المبحوثات تجربتها والتي من خلالها حصلت على مشروع أغنام بقيمة 18,000 شيقل من جمعية بيت لحم العربية للتأهيل¹⁸⁸ في مدينة بيت لحم، على أن تقوم بتسديد المبلغ بقيمة 100 دولار في الشهر. تقول المبحوثة أنها استطاعت تطوير مشروعها إلى أن أصبح لديها 18 رأس غنم، لكن المشروع انتهى نتيجة موت الأغنام، بعد أن قام مزارعون برش مبيدات حشرية أدت إلى تسمم الأغنام وموتها، وبعد إثبات ذلك توقفت عن السداد وتم إعفاؤها من المبلغ.

¹⁸⁸- جمعية بيت لحم العربية للتأهيل (BASR) هي منظمة غير حكومية غير ربحية وتعتبر مزوداً للخدمات الطبية والجراحية وإعادة التأهيل في فلسطين المحتلة، ولتمكين الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات لمتابعة حياتهم. تقدم الجمعية مجموعة شاملة من الخدمات الداخلية جنباً إلى جنب مع المناصرة والمشاركة المجتمعية عبر منطقة بيت لحم والضفة الغربية.



تشير هذه المخرجات إلى ضرورة زيادة المعرفة حول فرص الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في الوصول للتمويل والإقراض للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك والفاعلين في القطاع المصرفي تجاه الفتيات والنساء ذوات الإعاقة كونهن من الفئات الأكثر تهميشاً للاستثمار بهن لينخرطن وينتجن بشكل أوسع على الصعيد المجتمعي. وهذا يصاحبه مجموعة من الإجراءات المترتبة على اللاعبين الأساسيين في القطاع المصرفي وعلى رأسهم أيضاً سلطة النقد الفلسطينية.



عندما سئلت الفتيات والنساء ذوات الإعاقة حول حساباتهن الشخصية في البنوك وإذا ما كن يملكن حسابات في البنوك، أجابت جميع المشاركات في قطاع غزة أنه لا يوجد لديهن حسابات بنكية إلا فتاة واحدة فقط، أما في الضفة الغربية يوجد لدى 5 فتيات فقط من أصل 12 فتاة كن قد شاركن في المجموعة لديهن حسابات بنكية، إلا أن حساباتهن غير نشطة، لأن هذه الحسابات كانت قد فتحت في فترة عملهن أو في إطار مشاريع شاركن بها تتطلب منهن فتح حسابات بنكية، ولا يوجد استمرارية في ذلك. كما وأن جميع المشاركات في المجموعات البؤرية لم يحصلن على قروض إلا مشاركة واحدة حصلت عليه من أجل شراء سيارة بنظام المراجعة لا القرض العادي.

في النهاية، تحدثت بعض المبحوثات عن أن لديهن تجارب سابقة في محاولة الحصول على قروض، على سبيل المثال في قطاع غزة تحدثت إحداهن عن تجربتها السابقة في المحاول للحصول على قرض، إلا أن هنالك شروطاً كانت على البعض شبه تعجيزية، كعامل العمر مثلاً، إذ أن بعض البرامج تتطلب عمراً معيناً للحصول على قرض، وكانت المشاركة التي عبرت عن ذلك تحت العمر المنصوص عليه في شروط برنامج الإقراض، بالإضافة إلى أن البرنامج كان يتطلب أوراق ثبوتية حول المشروع (قد يكون القصد أوراق تتعلق بتسجيل المشروع في الغرفة التجارية أو وزارة الاقتصاد)، ولم تكن هذه الأوراق متوفرة بسبب أن المشروع غير مسجل أساساً.¹⁸⁹ وهذه الشروط تم التعبير عنها بشكل جيد في المجموعة البؤرية التي شاركت فيها النساء من قطاع غزة، حيث قلن أن شروط برامج الإقراض صعبة، فوجود كفلاء وعقد إيجار وشرط السن وفترة السداد والتراخيص اللازمة للحصول على القرض، وحتى دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، هي معوقات في وجهة نظرهن،¹⁹⁰ وهذا بديهي في ظل تردي الوضع الاقتصادي في قطاع غزة بصورة أوضح عن ما هي في الضفة الغربية، إذ عبرت إحداهن قائلة أن "البيئة الاقتصادية لقطاع غزة لا يوجد فيها ضمانات للربح ولا لآلية انضباط في السداد".¹⁹¹

كما وتفيد المبحوثات أن معظم حساباتهن البنكية السابقة، كانت قد فتحت على إثر فرص المشاريع أو برامج تشغيل التي شاركن بها من خلال مؤسسات مجتمع مدني غير ربحية، مثل جمعية نجوم الأمل وجمعية الشبان المسيحية وجمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية.¹⁹²

189- من مخرجات المجموعة البؤرية للمشاركات من قطاع غزة – أجريت في تاريخ 21 تموز 2022.

190- المصدر السابق.

191- المصدر السابق.

192- من مخرجات المجموعة البؤرية للمشاركات في الضفة الغربية – أجريت في تاريخ 17 تموز 2022.



بالرغم من تأكيد سلطة النقد على التزام البنوك بتعليمات سلطة النقد رقم (8) لسنة 2017 بشأن ملاءمة مباني المصارف والخدمات المصرفية لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن العديد من المشاركات، في الضفة الغربية وقطاع غزة، أبدى عن استيائهن من تجربتهن الخاصة مع القطاع المصرفي بالتحديد فيما يتعلق بالمواءمة. فبخصوص طلبات التقديم للقروض، لم تشعر المشاركات في مجموعة الضفة الغربية على سبيل المثال أن هنالك مواءمة للإعاقة في آلية التقدم بطلب الحصول على قرض.¹⁹³ حتى على صعيد المواءمة الأخرى مثل لغة الإشارة أو لغة "بريل" أو الناطق الصوتي، عبرت المشاركات على أنهن لا يلمسن أو يدركن إذا ما كانت متوفرة في البنوك، حتى أن المبحوثة التي خاضت تجربة الحصول على قرض شخصي للسيارة تقول "يوجد مواءمة في البنك للإعاقات الحركية، إذ يوجد مصعد ومنحدر للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية (Ramp)، لكن لا يوجد مترجم إشارة ولا تعرض البيانات بلغة بريل"¹⁹⁴

وبالرغم من أن المبحوثات يدركن وجود مصاعد في بعض البنوك على سبيل المثال، إلا أنهن أكدن أيضاً أن هذا لا يعمم على كافة الأفرع في البنوك، ولا يمكن القول أن كافة الأفرع هي مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، إذ عبر بعضهن عن أن "الكاونترات" (شبابيك الاستقبال في البنوك) ارتفاعها غير مناسب للأشخاص ذوي الإعاقة وتحديد الإعاقة الحركية ولمن يتنقلون على كرسي متحرك. وكذلك أشار بعضهن إلى أن الصراف الآلي ارتفاعه غير مناسب، وكذلك لا يحتوي على ناطق في أغلب الأماكن.¹⁹⁵

تقول إحدى المبحوثات من محافظة طولكرم "البنك في طولكرم لا يوجد فيه مصعد، والبنك الثاني يقع في شارع نابلس وهو بعيد جداً ونحتاج لمواصلات خاصة للوصول إليه (تكسي)، ولا يوجد مواصلات داخلية (سرفيس)، ولا تنتشر الصرافات الآلية كثيراً في المدينة. مدينة بهذا الحجم فيها فقط صرافين، أحدهم عند مستشفى ثابت ثابت الحكومي والثاني داخل البنك العربي في وسط البلد، بالتالي أنا مضطرة في الوصول للبنك للحصول على خدمة السحب الآلي، وبخصوص بنك القاهرة عمان يوجد فرع واحد في طولكرم أيضاً، لكنه بعيد جداً عن المنطقة الجنوبية لطولكرم... محافظة كاملة، المدينة وقراها، فيها صراف واحد في منطقة الشعراوية!"¹⁹⁶

193- المصدر السابق.

194- المصدر السابق.

195- المصدر السابق.

196- المصدر السابق.



ولم يسبق لإحدى المشاركات في مجموعتي الضفة الغربية وقطاع غزة أن تقدمن سابقاً بشكوى في إحدى البنوك، ولم يسمعن عن أحد الأشخاص ذوي أو ذوات الإعاقة قد تقدمن بشكوى حول ذلك، مع إشارة إحداهن إلى أنها تتلقى خدمة خاصة من موظفي الفرع الذي تذهب إليه في حال أرادت الحصول على خدمة ما.

هذا يقودنا إلى مسألة لا بد من الإشارة إليها، وهي أن سلطة النقد قد تكون جادة في التفتيش فيما يخص مواءمة البنوك للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن العامل الأساسي في هذه المسألة هو إيصال هذه الرسالة إلى الأشخاص المعنيين/ات، بمعنى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يعرفون إذا ما كان هنالك مواءمة للبنوك، وليس من الواضح أن كافة الفروع من السهل الوصول إليها ويوفر حولها مواقف للسيارات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن بعض تعليمات سلطة النقد تشير إلى وجود صراف آلي واحد على الأقل في المحافظة ليوائم الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن هذا المنطلق نقول أنه لا بد من الإعلان عن ذلك ليعلم الجميع بوجود هذه الخدمات.



الفصل الخامس

خاتمة واستنتاجات

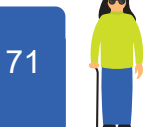
يعتبر الوصول والحصول على الخدمات المالية بجودة ونوعية عالية من الحقوق التي تأتي تحت سقف الشمول المالي لكافة الأفراد في المجتمع، وهي من حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بل ويجب أن يتم تطوير الآليات التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى ذلك. قد يتساءل البعض حول مدى أهمية إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة على سلم أولويات الشمول المالي وفرص الوصول إلى الخدمات المالية نسبةً لشرائح مجتمعية أخرى، وهي مسألة تحتاج لعُدسة تنموية للنظر فيها وفهمها لا لعُدسة كمية تعكس زيادة في المؤشرات على حساب النوع.

وفي الإسهاب حول العلاقة بين التنمية والأشخاص ذوي الإعاقة، يوجد مجموعة من العناوين التي يجب أن يتم معالجتها وتحقيق تدخلات على صعيدها تدفع باتجاه الشمول المالي للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. إذ لا بد من التذكير أن هناك 188,387 أسرة لدى أحد أفرادها صعوبة واحدة على الأقل، منها 97,674 أسرة في الضفة الغربية، و90,713 أسرة في قطاع غزة.¹⁹⁷ وفي الربط بين عوامل الفقر والإعاقة، وفقاً للفقر متعدد الأبعاد، نجد أن هنالك علاقة مباشرة بينهما. فكما أشرنا سابقاً إلى دراسة نشرها مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية بعنوان "الفقراء يتحدثون عن سبل حمايتهم: الفقر سياسات وتهميش لا حظوظ"، كشف الباحث أن الإعاقة بالتوازي مع الأمراض المزمنة هي من أكثر العوامل التي تدخل العوائل الفلسطينية في دائرة أفقر الفقراء، فوجود شخص ذي إعاقة في الأسرة يترتب عليه تكلفة إضافية في ظل عدم توفر المواءمات والبيئة المناسبة والميسرة، مما يوقع هذه التكاليف على عاتق العوائل.¹⁹⁸ كما أشارت الدراسة أنه من بين معظم المبحوثين الذين تمت مقابلتهم يوجد على الأقل شخص واحد من الأشخاص ذوي الإعاقة في العائلة (ما بين شديدة ومتوسطة)، لذلك ترتبط الإعاقة بشكل مباشر بالفقر، وهو ما تبين أيضاً من البيانات التي حصل عليها المرصد حول الأموال التي تنفقها وزارة التنمية الاجتماعية على الأسر التي فيها شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة، حيث وصل عدد هذه الأسر 47,996 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.¹⁹⁹

197- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات". تموز 2020، ص62. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3bsa2Zy>

198- الصالحي، عبدالعزيز. "الفقراء يتحدثون عن سبل حمايتهم: الفقر سياسات وتهميش لا حظوظ". رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). 2021، ص50.

199- المصدر السابق، ص51



وفي ظل غياب منظومة حماية اجتماعية وبرامج تشغيل لائقة ومواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة، تبقى الحلقة غير مكتملة عند الحديث عن تدخلات علاج الفقر الناجم عن الإعاقة. إن غياب التزام الحكومة بمسؤولياتها تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالتكلفة الإضافية للإعاقة والتي تتكبدها العائلات نظراً لغياب المواءمات والبيئات الشمولية بما فيها في مجال العمل والعدالة وتكافؤ الفرص، يجعل الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم عرضة للانكشاف بشكل أكبر للفقر.

ولا بد من التذكير بأن ملف التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة لا بد من إحداث تدخلات حقيقية عليه ليتسنى لاحقاً للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على فرص تدفع بتغطيتهم في الشمول المالي، إذ أن عدد الأميين من الأشخاص ذوي الإعاقة (في عمر 15 سنة فأكثر) كان قد وصل حوالي 24,561 فرداً، أي ما نسبته 31.6% من مجمل الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة.²⁰⁰ أما بخصوص مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل والقوى العاملة، أشارت بيانات تعداد 2017 إلى أن معدل البطالة بين الأفراد ذوي الإعاقة المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) قد بلغ 37% بواقع 19% في الضفة الغربية و54% في قطاع غزة.²⁰¹

بالإضافة إلى تدخلات على صعيد الواقع الاجتماعي للنساء ذوات الإعاقة، كالعنف الممارس عليهن، إذ تشير البيانات إلى أن 37% من النساء ذوات الإعاقة المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف من قبل الزوج على الأقل مرة واحدة،²⁰² في حين أن 50% من النساء المعنفات ذوات الإعاقة تعرضن للعنف النفسي مقابل 20% تعرضن للعنف الجسدي مرة واحدة على الأقل من قبل الزوج في الضفة الغربية وقطاع غزة.²⁰³

وعلى صعيد العمل، أشارت بيانات تعداد 2017 إلى أن معدل البطالة بين الأفراد ذوي الإعاقة المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) قد بلغ 37% بواقع 19% في الضفة الغربية و54% في قطاع غزة.²⁰⁴

200- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017". آذار 2019، ص 41. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3JKxpKB>

201- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة". نشر في تاريخ 03 كانون أول 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3GVn7FS>

202- خلال 12 شهراً التي سبقت المسح

203- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة". نشر في تاريخ 03 كانون أول 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3GVn7FS>

204- المصدر السابق.



مع ضرورة الإشارة إلى أن فجوة المشاركة في القوى العاملة تتسع بين النساء والرجال من ذوي الإعاقة، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين 4% فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل 24% للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة، كما أن ربع المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل.²⁰⁵

هذه العناوين والمعطيات تشير إلى أن هنالك العديد من القضايا التي يجب العمل على تطويرها بمواكبة التقدم في خطط الشمول المالي وحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات القطاعات المصرفية وغير المصرفية، حيث أن مسألة التمكين تسير بطريقة تقاطعية لتنمية وتطوير الأفراد فيها، من تعليم لصحة لعمل لائق وحماية اجتماعية، ليكون هنالك فرصة حقيقية ونوعية للمشاركة في كافة القطاعات التنموية ودمج الأفراد المهمشين في المجتمع.

ونلاحظ من المقابلات الفردية مع شركات الإقراض على سبيل المثال أن خصائص الائتمان الخمس، أو ما يعرف بـ ال 5Cs of credit (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة) لا يتم الأخذ فيها كثيراً عند تقديم شخص من ذوي الإعاقة للتقديم، ولا تحدث ذلك أي اختلاف سواء بالإيجاب أو السلب، الغاية الأساسية هي قدرة الكفيل على التسديد أو الضمان.

بناءً على ما ذكر أعلاه من معطيات من المراجعة الأدبية، وبناءً على ما خرجت به المقابلات والمجموعات البؤرية، تمت عنونة الاستنتاجات أدناه.

205- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2020/03/08". انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3jeVBqi>



تنمية وشمول للأشخاص ذوي الإعاقة أم تنمية للقطاع المالي؟

إن المعطيات تفيد أنه ولغاية اللحظة لا يوجد خطوات حقيقية على أرض الواقع تراعي متطلبات الشمول للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن القطاع المالي، حيث أن البرامج التي تتبناها البنوك وشركات الإقراض لا تراعي تماماً متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة التي يجب أن تبنى عليها التدخلات في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. هذا لا ينطبق فقط على الأشخاص ذوي الإعاقة من ضمن الفئات المهمشة في المجتمع، بل ينطبق على شرائح أخرى مثل السكان في المناطق المهددة بالمواد والمناطق "ج" المحاذية للمستعمرات والمحاذية للجدار، بالإضافة إلى الفقراء. إن العمل على تحقيق أهداف خطة الشمول المالي دون مراعاة باقي العوامل مثل الفقر والبطالة والحرمان من التعليم والصحة، هي مسألة قد تزيد من الأعباء على الفئات المهمشة، ومن ضمنها الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتحديد النساء اللاتي يأتي الوقع عليهن أكثر قسوة.

في مراجعة بيانات العام 2021 نلاحظ أن مجموع ما أنفق على المساهمات الاجتماعية (من البنوك المحلية والوافدة) مجتمعة بحوالي 4,781,976 مليون دولار أمريكي،²⁰⁶ هذه الأموال يجب أن يتم إنفاقها وفقاً لخطة وطنية عبر قطاعية تهدف لحماية الفئات المهمشة بشكل أساسي، عبر زيادة معارفهم وتمكينهم وإنشاء مشاريع خاصة بهم تخرجهم/ن من دوائر الإقصاء وتعجل في عملية دمجهم/ن في المجتمع، وإذا ما استمر الإنفاق على الشاكلة الموجودة حالياً، فهي لا تتعدى كونها ظاهرة تسويق وزيادة لتوسع القطاع المالي فقط. إن الغاية من الشمول المالي هو تحقيق المنفعة العامة لكافة الأفراد في المجتمع في الحصول على الخدمات عبر القطاع المالي (المصرفي وغير المصرفي)، لكن ذلك يأتي بعد تمكين كافة الأفراد في المجتمع.

206- جمعية البنوك في فلسطين. "إنفوغراف: مساهمات البنوك المجتمعية 2021". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3bm2TKa>



في ظل غياب البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في البنوك وشركات الإقراض لعدم وجود مؤشرات تدل على وجود شكل من أشكال الإعاقة لدى الأفراد، ولعدم مواءمة النماذج المستخدمة في المعاملات المعتمدة لدى هذه الجهات لأشكال الإعاقة المختلفة، لا يمكن معرفة مدى استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتحديد النساء من خدمات القطاع المصرفي وشركات الإقراض وفرص الوصول لها، ولسبب رئيسي هو أنه لا يوجد في قواعد البيانات الخاصة بسلطة النقد والبنوك المحلية أو شركات الإقراض أي مؤشرات تتعلق بالمستفيدين من الأشخاص ذوي الإعاقة، أي أنه لا يوجد بند في تبويب المستفيدين يصنف إذا ما كان المستفيدين/ات هم من الأشخاص ذوي الإعاقة في الأساس.

هذه المسألة في غاية الأهمية، ويجب التركيز عليها مستقبلاً وتغطيتها، وهي مسألة اتفق عليها جميع المختصين في القطاع المالي الفلسطيني، إذ أن تغييب هذه المعلومات قد يؤدي إلى إشكاليات مستقبلية في حالة تنفيذ تدخلات معينة للأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً وأن التدخلات يجب أن تكون مبنية على أساس مدروس بشكل خاص جداً.

وبالرغم من أن غياب البيانات قد يكون ناجم عن عدم إدراك سلطة النقد والبنوك وشركات الإقراض لهذه المسألة، وعلى افتراض أن المقترضين/ات والحاصلين/ات يجب أن يقدم لهم/ن من خدمات وما يطلب وفقاً لطلبهم/ن بعيداً عن التمييز، ولا تعتبر الإعاقة معياراً للحصول أو عدم الحصول على خدمات الائتمان أو الخدمات المالية الأخرى، إلا أنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد، وأن يكون هنالك معايير خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 92,710 فرد، وإذا ما احتسبنا البالغين منهم/ن والذين بحاجة للوصول إلى الخدمات المصرفية والتمويل سيكون العدد أقل. بالتالي من الممكن تطوير برامج وخدمات مختصة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى وجود قاعدة بيانات تمهد مستقبلاً الوصول بسهولة للمستفيدين من الخدمات المصرفية من الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أنه لا بد من إضافة بند متعلق بجزئية الإعاقة للمستفيدين من الخدمات المالية سواء على صعيد البنوك أم شركات الإقراض الصغير، لمعرفة وإحصاء عدد المستفيدين من هذه الخدمات، ولضمان قياس مؤشرات الشمول المالي بشكل أكثر نجاعة.



يضاف إلى ذلك مسألة في غاية الأهمية، وهي أنه لا بد من إبراز نتائج التقارير المتعلقة بالبرامج التي قد تكون في يوم ما قد قدمت خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، لأن هذا من شأنه أن يقدم لنا انطباعاتاً حول الدروس المستفادة من هذه التجارب، ويقدم لنا تحليلاً حول مراكز القوة والضعف في تمويل المشاريع للأشخاص ذوي الإعاقة، سواء من البنوك المحلية أم من مؤسسات الإقراض.



فرصة للأشخاص ذوي الإعاقة في الشمول المالي

عند حصر البيانات الرسمية حول الأشخاص ذوي الإعاقة، ذكرنا أن العدد هو 92,710 ألف فرد، مع الإشارة إلى أن نسبة الإناث إلى الذكور من الأشخاص ذوي الإعاقة هي 44.24% من مجمل العدد، في حين نسبة الذكور هي 55.76% من مجمل الأشخاص ذوي الإعاقة،²⁰⁷ مع احتساب عدد البالغين من هذه الأرقام، نجد أن الوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تثقيفهم مالياً وزيادة معرفتهم حول فرص حصولهم على الخدمات المالية بمختلف أشكالها هي مسألة قابلة للتحقيق. كما أن بعض البنوك حالياً يوجد لديها برامج حسابات للشمول المالي، كبنك فلسطين والبنك الوطني، والتي من خلالها من الممكن أن يكون لدى الأشخاص ذوي الإعاقة فرص للحصول على حسابات مالية دون أن يكون هنالك خصومات على الحركات وفقاً لمعايير محددة،²⁰⁸ خصوصاً وأن هذه الحسابات هي تختلف عن الحساب الجاري وغيرها من الحسابات، وتستهدف الفئات الفقيرة، وهي وجدت في الأساس لزيادة فرص الوصول والحصول على الخدمة وفقاً لمعايير الشمول المالي. إذا كان هنالك نوايا حقيقية في زيادة فرص النساء لمصادر التمويل والخدمات المالية، من الممكن أن تكون هنالك أجساد أخرى تساهم في تحقيق ذلك، كجمعيات التسليف والتوفير، وكما ذكرنا سابقاً مؤسسات المجتمع المدني التي لديها تاريخ طويل في قضايا تمكين النساء بالمجمل والنساء ذوات الإعاقة وتوفير فرص تشغيلية لهن. إن إعادة النظر في جمعيات التسليف والتوفير مسألة لا بد من أخذها بعين الاعتبار، خصوصاً وأن التوجه الجمعي في العمل التعاوني مسألة لها بعد أخلاقي يضاف إلى البعد التنموي الجمعي.

207- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية والتقارير التفصيلية". رام الله، آذار 2019، ص 207. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3NvcVpH>

208- حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يقدم البنك الوطني للأفراد ذوي الدخل المحدود أو الأفراد الذين يمارسون الأعمال الحرة، فرصة الاستفادة من خدماته بشروط ميسرة وبدون أية عمولات، من خلال حساب الشمول المالي، والذي يتيح لهذه الفئات القيام بحركات مصرفية أساسية من خلاله، بدون أية التزامات إضافية أو عمولات أو رسوم.



بالرغم من غياب المؤشرات الحقيقية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وفرص وصولهم/ن للتمويل والخدمات المالية، إلا أنه من الممكن تقديم عدة توصيات تبدأ بغياب هذه المؤشرات. بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي عبرت عنها النساء ذوات الإعاقة ضمن إطار المجموعة البؤرية، وهي توصيات في غاية الأهمية إذ تعكس رغبة النساء ذوات الإعاقة في تغيير واقع القطاع المصرفي والخدمات المنوطة به. نقدم في نهاية الدراسة مجموعة من التوصيات الخاصة بصانعي القرار كالحكومة ممثلة بالوزارات المعنية ولسلطة النقد الفلسطينية، وتوصيات للبنوك المحلية وشركات الإقراض الفلسطينية.

توصيات لسلطة النقد والبنوك ومؤسسات الإقراض

- في ظل غياب المؤشرات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الشمول المالي، وغياب مواءمة البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، لا بد من العمل على البدء في الحصول على بيانات تتعلق بالمستفيدين/ات في القطاع المصرفي من الأشخاص ذوي الإعاقة، مع ضرورة التذكير بأن هذا يأتي بالتزامن مع غياب بيانات وطنية ومحدثة حول الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تستطيع سلطة النقد أن تزيد من صرامة الإجراءات المتعلقة بالمواءمة لدى البنوك، وذلك من خلال تعزيز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة، وآلية حصولهم على الخدمات، من خلال تدريب العاملين والعاملات في البنوك بمواضيع تتعلق بتضمين الإعاقة، وهنا نتحدث عن مسلكيات العاملين/ات لتصبح أكثر حساسية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة ومواءمة لمتطلباتهم.
- على سلطة النقد أن تزيد من عمليات التفتيش على البنوك، وألا تستثني أيضاً شركات الإقراض الصغير من ذلك، فشركات الإقراض الصغير هي الشركات التي في الأساس تستهدف الفئات المهمشة، لذا يجب العمل على زيادة الرقابة فيما يتعلق بالمواءمة المكانية وسهولة الوصول وضمان مواءمة كافة أدوات الاتصال والتواصل.



- على البنوك وشركات الإقراض الصغير اعتماد أرقام اتصال مواءمة خاصة بها، وإيجاد آليات مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.
- على البنوك المحلية وشركات الإقراض، أن توضح بشكل مستمر عن المواقع التي يستطيع الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها بسهولة ومواءمة لهم/ن، إذ أن هذه المعلومات قد لا تكون واضحة لهم/ن.
- لا بد من مراجعة الشروط المعلنة ضمن برنامج بنك فلسطين الخاص بتمويل المشاريع للأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً فيما يتعلق بإثبات معرفتهم في إدارة المشاريع، إذ يعمل هذا الشرط على إقصاء أصحاب المشاريع الجديدة من الأشخاص ذوي الإعاقة. كما ولا بد من تقديم زيادة المعرفة بإدارة المشاريع والتثقيف المالي من قبل البنك والجهات المشرفة على البرنامج، لزيادة ضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتحديد ذوات الإعاقة.
- من الواضح من مخرجات المجموعات البؤرية في هذه الدراسة، وفي دراسات سابقة أجرتها جمعية نجوم الأمل، أن الخوف والتردد لدى النساء ذوات الإعاقة في التوجه للحصول على قروض لمشاريعهن نابعة من الخوف في الالتزام أو التعثر. على سلطة النقد أن تعمل أكثر على تمكين النساء ذوات الإعاقة وتقديم التثقيف المالي المتقدم لهن، حتى لا يشعرن بالعجز في التقدم للحصول على مشاريع، حتى الممولة بقروض حسنة منها.
- تضع الخطة الوطنية للشمول المالي في أهدافها الهدف الاستراتيجي الأول (زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع)، في النشاط الثالث لتحقيق الهدف الفرعي (تعزيز القدرات المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل)، وهو نشاط رقم 3.2.1 "تطوير وتنفيذ برامج توعية تستهدف ذوي الدخل المحدود والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة". لا بد من سلطة النقد أن تقوم بمتابعة النشاط المتعلق بالتوعية، وإذا ما كان تحقق أم لا وإذا ما كانت الجهات المسؤولة عن تنفيذه قامت بذلك أم لا.
- إذا ما كانت البنوك وشركات الإقراض الصغيرة لا تلمس الأبعاد الاجتماعية للنساء بالمجمل وللنساء ذوات الإعاقة بشكل خاص، عليها أن تبني شراكات مع مؤسسات تنمية محلية ووطنية، تساعد على لمس الأبعاد الاجتماعية التنموية لا المالية فقط. كما ويجب الاستعانة بالجمعيات النسوية وشركات الإقراض التي تتبنى مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية كغاية وهدف، أن تقوم بتكثيف الحملات التوعوية والضغط على صانعي القرار فيما يصب لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على التمويل، وعلى حقوقهم/ن الأساسية قبل ذلك.



● يجب العمل على إعادة النظر في سن الإناث المتقدمات للحصول على طلب قرض ليكون 20 سنة بالحد الأدنى، غالبية البنوك ومؤسسات/شركات الإقراض تضع حد أدنى عمر 25 عام للإناث للتقدم لطلب، مع العلم أن نسبة البطالة بين صفوف الشباب (19-29) سنة، وصلت حوالي 52%، كانت الغالبية فيها من الإناث بنسبة 68% في مقابل 35% بين الذكور، وعلى المستوى العام على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للإناث 41% مقابل 21% للذكور في فلسطين،²⁰⁹ مما يعني أن الإناث في الفئة العمرية (19-24) يحرم من فرص الحصول على تمويل لأفكارهن الإبداعية والإنتاجية، كما أن طلبات وجود خبرة للحصول على التمويل تقيد ذلك أيضاً، لذا يجب الاستغناء عن هذا الشرط أو على الأقل وضع معايير مختلفة لفحص الكفاءة والخبرة. هذا ينعكس بديهيًا على النساء ذوات الإعاقة أيضاً.

● إحدى أبرز التوصيات التي جاءت بها المجموعات البؤرية، أنه وبالإضافة إلى برامج الإقراض الموجودة في البنوك والشركات/المؤسسات والتي تستهدف النساء، يجب أن يصاحب ذلك برامج توعوية وتدريبية من قبل البنوك والشركات/المؤسسات بشكل أنجع يضمن للمقترضات نجاح مشاريعهن التي ينوين على توسيعها أو إنشائها. هذا ينعكس بديهيًا على النساء ذوات الإعاقة أيضاً.

● من منطلق المسؤولية المجتمعية للبنوك، يجب زيادة فرص المنح للأشخاص ذوي الإعاقة عوضاً عن القروض، إذ سجل في العام 2021 مجموع ما أنفق على المساهمات الاجتماعية (من البنوك المحلية والوافدة) مجتمعة بحوالي 4,781,976 مليون دولار أمريكي، بالتالي يوجد إمكانية لتخصيص 5-7% من هذه الأموال لتكون منحاً للأشخاص ذوي الإعاقة لإنشاء مشاريع صغيرة، خصوصاً أن هنالك فرصة للوصول ولتحقيق ذلك في ظل المعطيات الوطنية الموجودة. وخصوصاً أن النساء من ذوات الإعاقة بالتحديد، عبرن عن أنهن يفضلن أن يحصلن على منح لا على قروض، ليس تقاعساً منهن على السداد، بل خوفاً من التعثر فالملاحقة فالمساءلة، خصوصاً أيضاً وأن بعضهن ينظرن للإقراض من ناحية دينية على أنه حرام.

● رقمنة الخدمات هي مسألة في غاية الأهمية للأشخاص ذوي الإعاقة، فهي تسهل كثيراً عليهم/ن في الاستخدام والوصول للقطاع المصرفي خصوصاً في ظل ضعف مواءمة البيئة المحيطة وبعض الخدمات المصرفية. لكن ولضمان الحصول على جودة الخدمة، لا بد من أن تقوم البنوك وشركات الإقراض الصغير بمواءمة هذه التطبيقات لجميع أنواع الإعاقات والاهتمام بتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة حول آلية استخدامها.

209- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الاحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019". انظر الرابط التالي:

<https://bit.ly/3cR778H>



- جاءت توصية من المجموعات البؤرية، أنه من الممكن استبدال ضمانات الإقراض بضمانات تشغيلية – اجتماعية، وهي فكرة خرجت عن نقاش المجموعات البؤرية التي نفذت لصالح الدراسة وقدمتها المشاركات من النساء ذوات الإعاقة في المجموعات البؤرية، على سبيل المثال أن يقمن النساء ذوات الإعاقة بتقديم خدمات كترجمة الوثائق للغة بريل أو لغة الإشارة في المناسبات التي تستدعي ذلك، ويكون التمويل مقابل العمل (منحة مقابل التشغيل).
- من منطلق زيادة التسهيل على النساء ذوات الإعاقة وتمكينهن، من الممكن أن يحصلن النساء على مجموعة من الإعفاءات الخاصة بإجراءات القطاع المصرفي، كرسوم إعادة فتح الحسابات المجمدة على سبيل المثال.

توصيات لصانعي السياسات الفلسطينية

- بما أن البيانات الوطنية تفيد أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وصل في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 92,710 فرد، وبما أن الدراسات تشير إلى العلاقة المباشرة ما بين الإعاقة والفقر، لا بد من تقديم حوافز أعلى للأشخاص ذوي الإعاقة للدخول في الشمول المالي لتمكينهم من الحصول على فرص التمويل والحصول على خدمات مالية أعلى، مع ضرورة التركيز على عامل الجودة في الحصول على الخدمة.
- من الممكن وعبر وزارة التنمية الاجتماعية، الوصول لمعظم الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع الاتحادات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، لزيادة فرصهم/ن في فتح حسابات بنكية من حسابات الشمول المالي، والتي لا يوجد أي عبء يترتب أو يذكر فيها على الأشخاص من ذوي الإعاقة. بهذا من الممكن الوصول إلى شمول مالي أوسع يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لتوصيات الجهات الدولية التي وضعت فتح الحسابات البنكية كأول آلية للشمول المالي.
- غياب وزارة التنمية الاجتماعية عن برنامج الإقراض الذي يدير محفظته بنك فلسطين للأشخاص ذوي الإعاقة مسألة تدفعنا للتساؤل حول نجاعة البرنامج، لا بد من إعادة النظر في وجود وزارة التنمية الاجتماعية ضمن اللجنة المختصة والمشرفة على البرنامج، لتفادي التضارب في المصالح وتفادي إقصاء بعض الحالات التي قد تستثنى بشكل غير مقصود ضمن النظام (التخوف من خروج البعض من سلة خدمات وزارة التنمية الاجتماعية).



- بما أن البيانات الوطنية تشير إلى أن أعلى نسبة للسكان الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة من ذوي الإعاقة هي في المخيمات الفلسطينية، فإن الخطط يجب أن تنصب في التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة في المخيمات، دون إعفاء وكالة وغوث اللاجئين من مهامها، بل بالشراكة معها وبتحفيزها على ذلك من خلال خطة وطنية مشتركة مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.
- يجب على معدي السياسات الأخذ بعين الاعتبار تجارب المؤسسات والجمعيات الفلسطينية التي سبق لها وأن قدمت خدمات تشغيلية ومشاريع تنموية سابقاً للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوجيه البنوك وشركات الإقراض للاستفادة من هذه الخبرات.
- لا بد من الكشف عن إنجازات صندوق "استدامة" ولغاية العام 2022 على الأقل في القريب العاجل، خصوصاً فيما يتعلق بالبرنامج المتعلق بالمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يضمن أيضاً الشفافية والوضوح في نتائج البرنامج الذي تدير محفظته بنك فلسطين.
- توصية أساسية جاءت من المبحوثات في المجموعات البؤرية بضرورة إعادة إحياء فكرة بنوك الفقراء التنموية ليكون للنساء ذوات الإعاقة فرصة أكبر في الحصول على تمويل لمشاريعهن وتسهيل فرصهن في الحصول على تعليم فعمل لائق.



المصادر والمراجع

الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر – شراكة. "ورقة حقائق حول قطاع مؤسسات الإقراض – حزيران (2019)". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2JT95bv>

الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر. "نبذة عن شراكة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3Bw1YSn>

البطمة، ريم وآلاء حماد. "مراجعة الأطر القانونية النازمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين". دراسة أعدت بالتعاون بين معهد الحقوق في جامعة بيرزيت وجمعية بيت لحم العربية للتأهيل (برنامج التمكين الاقتصادي). حزيران، 2019

جابر، فراس وسجي الطرمان. "ورقة سياسات حول: واقع خدمات الوقاية والحماية من العنف للنساء والفتيات ذوات الإعاقة". رام الله: جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. 2021

جمعية البنوك في فلسطين. "الأداء المقارن للبنوك العاملة في فلسطين خلال عامي 2019 و2020". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3SerKjZ>

جمعية البنوك في فلسطين. "الوضع المالي للبنوك 2021". كانون أول 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3JD3vll>

جمعية البنوك في فلسطين. "إنفوغراف: توزيع القروض والحسابات حسب النوع الاجتماعي الربع الثاني 2021". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3PCNaoZ>

جمعية البنوك في فلسطين. "إنفوغراف: مساهمات البنوك المجتمعية 2021". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3bm2TKa>



الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – أصالة. "مسح الاحتياجات التدريبية المالية للنساء الرياديات في الضفة الغربية"، رام الله – فلسطين، 2019.

جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. "حماية النساء ذوات الإعاقة من العنف: إبعاد وتهميش – دراسة حول الخدمات المقدمة للمعنفات من النساء ذوات الإعاقة". دراسة غير منشورة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 07 مارس 2022. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3ilwSw4>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2021". 30 ديسمبر 2022، انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3qHnFbM>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان". 11 تموز 2020، انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/39aRFTb>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأفراد ذوي الإعاقة". نشر في تاريخ 03 كانون أول 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/39aUvw7>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة". نشر في تاريخ 03 كانون أول 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3GVn7FS>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية والتقرير التفصيلي". رام الله، آذار 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3NvcVpH>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج الأولية". رام الله، شباط 2018 انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3GQcpAN>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات". تشرين أول 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3NvR169>



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني". تشرين ثاني 2019.

انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3NW6RxA>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي،

08 آذار 2020". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3jeVBqi>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام

2021 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)". نشر في تاريخ 28 نيسان 2022. انظر/ي الرابط

التالي: <https://bit.ly/3Pa3opG>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مستويات المعيشة في فلسطين 2017". نشر في تاريخ 15 نيسان 2018.

انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2PHQXUK>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مسح الأفراد ذوي الإعاقة 2011".

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2021". رام الله –

فلسطين 2022. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3kOpUGZ>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مؤشرات عامة: مستويات السكان". انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3wELzsh>

دوفلو، إستر. "تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: مجلة عمران،

ع5 – المجلد 2- صيف 2013.

سلطة النقد الفلسطينية. "الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين 2018-2025". فلسطين: رام الله،

2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3zDrnqn>

سلطة النقد الفلسطينية. "الشمول المالي: الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين". انظر/ي الرابط

التالي: <https://bit.ly/3PSXc52>



سلطة النقد الفلسطينية. "المصارف: دليل بيانات عناوين الإدارة والتفرع". انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3cE8IDb>

سلطة النقد الفلسطينية. "تعليمات سلطة النقد رقم (8) لسنة 2017 بشأن ملاءمة مباني المصارف والخدمات المصرفية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة".

سلطة النقد الفلسطينية. "صندوق استدامة لتمويل القطاعات الاقتصادية". انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3zEEcAW>

سلطة النقد الفلسطينية. "مؤسسات الإقراض المتخصصة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3z9AzCy>

الصالحى، عبدالعزيز. "الفقراء يتحدثون عن سبل حمايتهم: الفقر سياسات وتهميش لا حظوظ". رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، 2021.

الصالحى، عبدالعزيز. "أثر جائحة كورونا على النساء العاملات في الضفة الغربية وقطاع غزة: تهमيش مركب وفجوة بين الفئات". فلسطين: الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال. كانون أول 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3ur90mn>

الصالحى، عبدالعزيز. "فرص المرأة في الوصول إلى التمويل: التحديات والإشكاليات". تشرين أول 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3UzapSD>

عابدين، عصام. "دراسة حول إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع الفلسطيني". رام الله: مؤسسة الحق. 2021

عابدين، عصام. "وصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى العدالة: تقرير تحليلي". منظمة أرض الإنسان: 2021

قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3cWjyV7>

قرار رقم (132) لسنة 2011م بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3Mxz4oi>



قرار رقم (66) لسنة 2017 بشأن تعديل القرار رقم (132) لسنة 2011م بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3MBOU13>

كُتاب، آيلين وآخرون. "تشكلات الذكورة وديناميات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني الاستعماري". جامعة بيرزيت: معهد دراسات المرأة، 2020.

مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3zhPpbq>

موقع البنك الدولي. "الشمول المالي: الشمول المالي يمثل عاملاً رئيسياً في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2OfMBCV>

موقع البنك الوطني. "تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3bFXBnh>

موقع بنك فلسطين. "برنامج قروض تمويل مشاريع لذوي الإعاقة ضمن صندوق استدامة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3de93N9>

موقع بنك فلسطين. "خدمات الأعمال - بند التسهيلات"، انظر/ي الرابط التالي: <https://www.bop.ps/ar/business>

موقع شركة أصالة للتنمية والإقراض. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3cWnGV9>

موقع شركة فيتاس فلسطين. "أنواع القروض". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3AeOTvm>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. "التمكين الاقتصادي للمرأة". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3PoDP3Z>

هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية. "تمويل المشاريع في فلسطين". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3PUSLH9>

وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية. "الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3OV7mBi>



Alliance for financial inclusion. "Maya Declaration". Check the link: <https://bit.ly/3yWP6BG>

DAC Network on Gender Equality (GENDERNET). "Women's Economic Empowerment", April 2011. Check the following link: <https://bit.ly/3aQ2L5A>

Manurung, Elvy Maria & Elizabeth Tiur. "A new approach of Bank credit Assessment for SMEs". Academy of Accounting and Financial Studies Journal. Research Article: 2019 Vol: 23 Issue: 3. Check the following link: <https://bit.ly/39o84SR>

United Nations - Department of Economic and Social Affairs. "Sustainable Development Goals (SDGs) and Disability". Check the following link: <https://bit.ly/3PHnKWV>

World Bank Group. "The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19", 2022.



المقابلات الفردية

مقابلة هبة حمارشة | منسقة البرامج في الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض (شراكة) – أجريت المقابلة في تاريخ 09 حزيران 2022.

مقابلة رشا قواسمة | المديرية التنفيذية لشركة أصالة للتنمية والإقراض – أجريت في تاريخ 21 تموز 2022

مقابلة مهند سلعوس | رئيس قسم الشمول المالي في سلطة النقد – أجريت في تاريخ 03 آب 2022

مقابلة صفية العلي | رئيسة مجلس إدارة جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة – أجريت المقابلة في تاريخ 10 آب 2022.

مقابلة محمد خير | مدير دائرة الائتمان في المؤسسة المصرفية الفلسطينية - أجريت في تاريخ 01 أيلول 2022.

المجموعات البؤرية

المجموعة البؤرية للمشاركات من قطاع غزة – أجريت بتاريخ 21 تموز 2022.

المجموعة البؤرية للمشاركات في الضفة الغربية – أجريت بتاريخ 17 تموز 2022.



مرفق رقم (4): مجموع موجودات البنوك العاملة والحصة السوقية في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام 2020 مقارنة مع عام 2019²¹⁰

العام 2020		العام 2019		اسم البنك
الحصة السوقية	قيمة الموجودات (بالدولار الأمريكي)	الحصة السوقية	قيمة الموجودات (بالدولار الأمريكي)	
31.1%	5,809,809,988	31.0%	5,264,944,640	بنك فلسطين (تجاري)
15.2%	2,844,745,304	14.2%	2,418,474,946	البنك الوطني (تجاري)
7.5%	1,396,882,671	7.8%	1,329,161,135	بنك القدس (تجاري)
3.4%	641,183,298	3.0%	501,634,753	بنك الاستثمار الفلسطيني (تجاري)
8.3%	1,557,048,782	7.5%	1,271,928,380	البنك الإسلامي العربي (إسلامي)
8.1%	1,511,331,316	7.7%	1,315,246,083	البنك الإسلامي الفلسطيني (إسلامي)
1.7%	321,093,478	1.4%	237,255,633	مصرف الصفا (إسلامي)

210- المصدر السابق، نفس الصفحة.

